مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

خطة العمل

2018 — 2021

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

خطة العمل

2018 — 2021

مقدمة

يستعرض هذا الكتيب بشكل موجز خطة عمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (يطلق عليه أيضاً؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وسنشير إليه فيما يلي بـ "المفوضية السامية لحقوق الإنسان" أو "المفوضية") للسنوات الأربع القادمة (2018-2021).

أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال عام 2017، العديد من المشاورات حول أولوياتها المستقبلية مع مختلف الأطراف بما في ذلك: الدول، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والهيئات الخيرية، والقطاع الخاص وموظّفيها. وساهم في هذه المشاورات أكثر من 100 دولة و140 شريكاً خارجياً بالإضافة إلى عدد كبير من موظفي المفوضية على المستوى الوطني والإقليمي والمكاتب الأساسية. وعُقِدَت المشاورات الإقليمية في بانكوك، وبنما، وبيروت، وبروكسيل وأديس أبابا، كما شارك أيضاً 900 شخص عبر الإجابة على استمارة متخصصة وضعت على شبكة الإنترنت. واستُكملت نتائج ورشة عمل "نظرة مستقبلية" عبر تحليل مستقل للنزاعات المستقبلية المتعلقة بحقوق الإنسان. إن خارطة طريقنا الجديدة التي هي نتاج نصائح خبراء ومعطيات تقنية ومبنية على دروس مستخلَصة من تجارب سابقة بما فيها نتائج التقييم والمراجعة.

أكدت هذه العملية أهمية عمل المفوضية على "**ركائز**" **سته:** دعم **الآليات الدولية لحقوق الإنسان**؛ تعميم حقوق الإنسان في جهود **التنمية والسلام والأمن**؛ والنهوض بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية: **عدم التمييز، و المساءلة، والمشاركة.**

إن ما يقع من تغيرات في عالمنا يتطلب منا أيضاً أن نتغير لنواكب هذه التغيرات. لذا ستجري المفوضية خلال السنوات الأربع القادمة، **تحولات** مهمة على صعيد جميع ركائز عملها وذلك من أجل: تعزيز العمل على **الوقاية من النزاعات والعنف و انعدام الأمن**؛ والمساعدة في **توسيع الفضاء المدني**؛ والمساعدة على **تعزيز الدو ائر المناصرة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي**. كما ستوجّه المفوضية عملها نحو فهم **أفضل للبعد الحقوقي في القضايا المحورية** في مجالات التغير المناخي، والفضاء الرقمي، وعدم المساواة، والفساد، ونزوح الأشخاص وتنقّلهم.

ترتكز خارطة الطريق الجديدة أساساً على **خطة التنمية المستدامة لعام 2030**. وسنركّز على التزام الخطة القائم على حقوق الإنسان بأن "لا يخلف الركب أحداً وراءه". وخلال الأعوام الأربعة المقبلة **سنلقي الضوء** على حقوق الإنسان **للنساء، الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.**

وكي ننجح بإحداث هذا التأثير الحقوقي علينا أن نوائم بين إجراءاتنا التنظيمية وطرائق عملنا وخارطة الطريق. وسنقوم بالمزيد من العمل من أجل تعزيز طريقة **عملنا معا، ودعم أفضل للابتكارات والمعرفة التفاعلية**، ولتعزيز دعم حقوق الإنسان عبر **تواصل** أكثر فعالية **وشراكات** تفيد الجميع.

نحن على ثقة بأن خارطة الطريق المبيَّنة هنا تتصل بواقع حقوق الإنسان الحالي والمستقبلي وتستجيب له بقوة. كما أننا متأكدون من أنها ستقدم توجيهات مناسبة لمكاتبنا في إطار عملها على الوفاء بالولايات المؤتمنين عليها بفعالية ومواجهة التحديات للدفاع عن جميع الحقوق للجميع في عالم متغيّر.

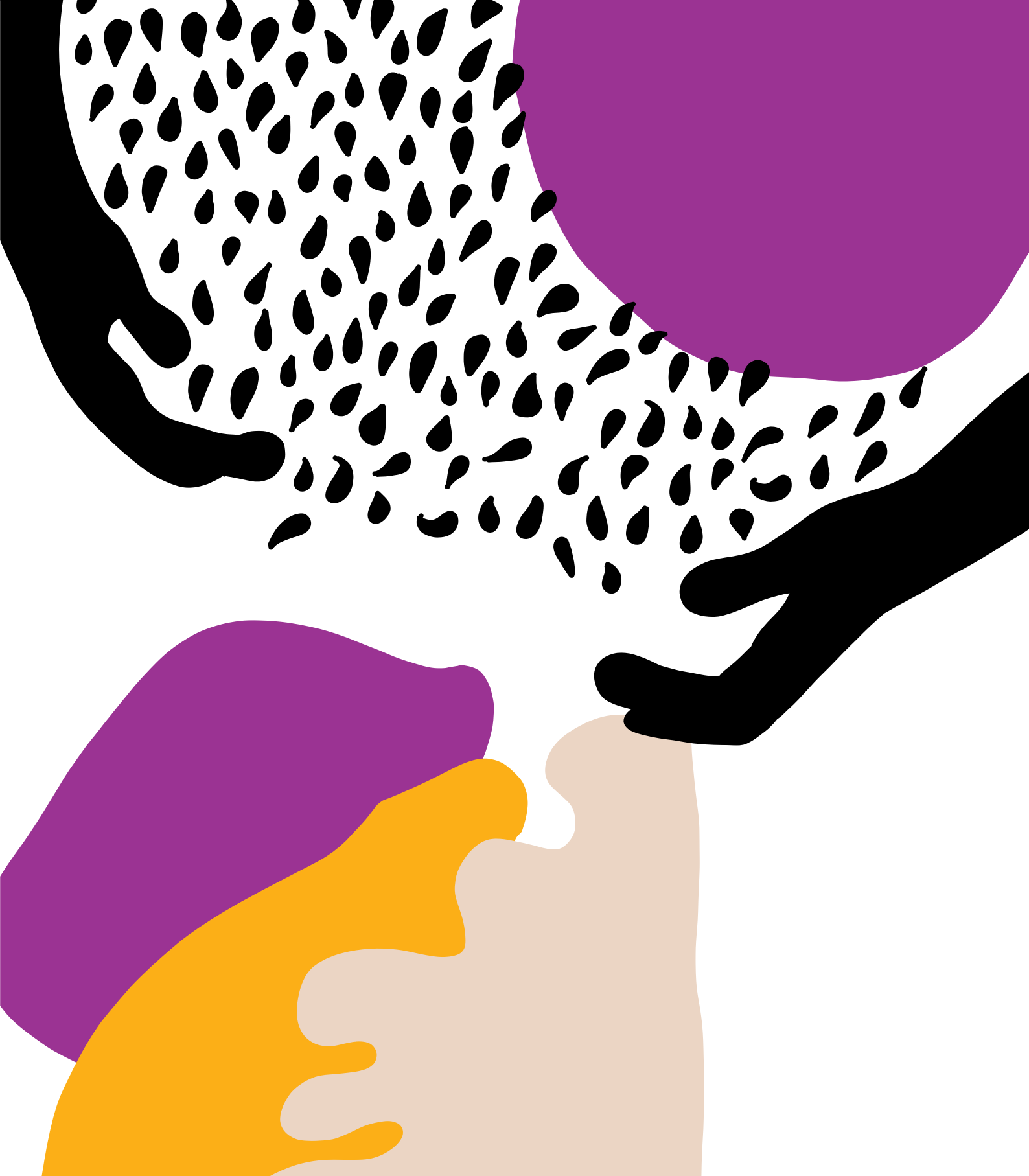

المحتويات

6 سياق عالمي متغيّر

8 نحو المستقبل

16 ركائز برنامجنا

40 "التحولات" التي سنجريها عبر ركائزنا لزيادة أهمية عملنا وفعالية تأثيره

46 "تسليط الضوء" على حقوق الإنسان للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة

50 تعديل طرق عملنا

56 ملحق: أهداف 2018 – 2021

سياق عالمي متغيّر

يقوم عدد كبير من المؤسسات والقوانين، عبر العالم، بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بفضل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أُعتمد منذ 70 عاماً، في 1948. وقد ساعد هذا الإعلان البالغ الأهمية الذي عمل على إعداده مدافعون عن حقوق الإنسان ورواد حقوق إنسان أصحاب رؤى مستقبلية، على تغيير العالم. فتمتع الملايين بحريات أكثر وبمساواة أفضل وبالقوة كي يدافعوا عن الحقوق. كما أصبح بإمكان الملايين الوصول إلى العدالة وخدمات أساسية والمساواة في الفرص. كما جرى مواجهة الاستغلال و انخفض مستوى الفقر في العديد من البلدان. وارتفع عدد الأطفال الذين يرتادون المدارس كما صار بإمكان المزيد من الفتيات البقاء في الدراسة. وتم القضاء على الأوبئة الخطيرة التي كانت منتشرة يوماً ما أو أصبحت نادرة. واستُبدلت ديكتاتوريات قمعية بأنظمة حكم تشاركية تسعى إلى خدمة شعوبها. كما تم ملاحقة مرتكبي انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان - بما في ذلك الإبادة الجماعية - في المحاكم الدولية.

وعلى الرغم من ذلك فقد فشلنا، حيث ارتفعت مؤشرات عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان مما قوّض ثقة المجتمعات بالمؤسسات السياسية والاقتصادية وثقتهم بالمستقبل. وفي حين جمعت الشركات الخاصة وبعض الأفراد ثروات هائلة فلا تزال دول كثيرة تعاني من أجل تدبير الموارد اللازمة حتى تستطيع أن تحكم بفعالية أو تؤمّن خدمات عامة أساسية. ويزيد ارتفاع مستويات الفساد الأمور سوءاً. ولا تزال بعض الدول تجرّم الاعتراض العام لعدة أسباب، كما عادت الدولة "الأمنية" وتراجعت حريات أساسية في جميع أنحاء العالم.

تتعرض حقوق الإنسان اليوم للهجوم من مختلف الجهات. فالتغيّر المناخي يهدد مستقبل العديد من المجتمعات. والتوترات وعدم المساواة والنزاعات أجبرت العديد من الأشخاص على الفرار من أوطانهم، مع ما يصاحب ذلك غالباً من تقديم تضحيات شخصية كبيرة. إن النزعة القومية العدائية في ازدياد مدعومة بالتباهي بالعنصرية والخوف من الأجانب وتراجع الخجل بهذا الشأن. ويعمل الذين يستفيدون من مناخ الكراهية والاستغلال على إضعاف جميع التدابير الموضوعة لمواجهة التميز وتعزيز العدالة. لقد كان أملنا أن يؤدي تداخُل العالم إلى تحسين المعرفة والتسامح، غير أن مما لا شك فيه أن العالم المليء بعدم المساواة يشجع على العودة إلى القومية والعدائية.

من المرجح أن يطغى عدم اليقين والنزاعات وعدم المساواة على غيرها من القضايا في السنوات القادمة. ولكن مؤشرات أخرى أعمق وأطول أمداً قد تضيف بعض الإيجابية، كالتقدم في التعليم، وتنامي الطبقة الوسطى، ووصول أفضل إلى المعلومات وتواصل أسرع، فمن شأن ذلك جميعاً أن يحسن قدرة مئات ملايين الأفراد على تنظيم أنفسهم والمطالبة بحقوقهم وممارستها والدفاع عنها. وقد تعزز التطورات التقنية قدرتنا على تشخيص ومعالجة الأمراض، وزيادة المحاصيل الزراعية، والحفاظ على الطاقة، وتوقّع الكوارث والجاهزية لمواجهتها أو القضاء على العمل البشري في الأعمال الخطرة. إن الأهداف الشاملة المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة تعني أن صنّاع السياسات والحركات المجتمعية الجديدة، يقومون الآن، في العديد من الدول بتبني طريقة موحدة للاستجابة للتهديدات الكثيرة التي تواجهنا. وإذا كان الخوف، وعدم اليقين وعدم التسامح قد زاد من ناحية، فإن جهود مقاومة ذلك قد تطورت من الناحية الأخرى.

فيما تتغير بيئتنا بطرق لا نفهمها كلياً ولا نعرف نتائجها بالكامل، فإن حقوق الإنسان مع ذلك تبقى مرجعيتنا الأكيدة والأشمل. فبإمكانها مساعدتنا على تحديد مسار شامل مستديم نحو الازدهار، والعدالة، والكرامة، والحرية والسلام الدائم. كل يوم يمكننا جميعاً، أو كل على حدة إذا ما اضطررنا، أن نواجه الكراهية، اليأس والأنانية ونبني مجتمعات تؤمن فرص العيش والازدهار للجميع. يمكن لحقوق الإنسان أن توحدنا في عالم مقسَم بشتى الطرق. وهي نجمتنا التي تقودنا بثبات ويقين في عالم غامض.

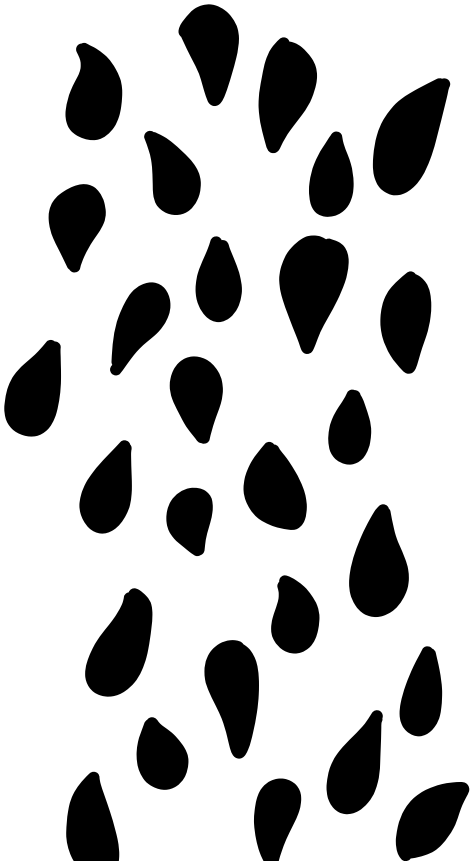

نحو المستقبل

تمثل حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية الركائز الثلاثة الأساسية للأمم المتحدة. وتمثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي يرأسها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان هيئة الأمم المتحدة الرئيسية من أجل حقوق الإنسان.

وستتبع المفوضية حتى نهاية عام 2021 إطاراً قوياً يستند إلى النتائج وذلك للوفاء بمسؤولياتها. وكما سبق الإشارة تستند خارطة طريق المفوضية على نتائج الاستشارات التي قامت بها مع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، الهيئات الخيرية، والقطاع الخاص. وهي تندرج ضمن الإطار الاستراتيجي للأمانة العامة للأمم المتحدة لعامي 2018-2019؛ وتدمج الخطة الواجبات المستندة على تفويضات هيئات الأمم المتحدة المختلفة للمفوضية؛ كما تعكس التفويض الشامل لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع.

تتألف خارطة طريق المفوضية نحو 2021 من:

(أ) ستة "ركائز" مواضيعية تشكّل القاعدة الصلبة التي يقوم عليها عمل المفوضية:

- دعم (1) ***منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان***.
- تعميم مراعاة حقوق الإنسان في "مقاصد" الأمم المتحدة الأخرى: (2) ***التنمية*** و(3) ***الأمن والسلام***.
- النهوض بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان إلى الأمام (4) ***عدم التمييز***، (5) ***المساءلة*** و(6) ***المشاركة***.

يغطي العمل على هذه الركائز المكونات الأساسية لولايتنا، مما يؤمن تغطية عالمية واستراتيجية (مع قلة الموارد) لحقوق الإنسان في جميع البلدان. هذه الركائز المواضيعية مترابطة، وغير قابلة للتجزئة، ويعزز بعضها بعضاً.

(ب) هناك **أربعة *"تحولات"* أساسية** في مقاربتنا من شأنها أن تكيّف عملنا مع السياق الخارجي. وهي ستساعدنا على التركيز على التعامل مع التهديدات الأساسية للحقوق والاستفادة من الفرص الأساسية لدعم الجهود الهادفة إلى حماية أقوى وتعزيز أفضل للحقوق. والتحولات التي سنقوم بها على صعيد ركائزنا الستة هي:

- دعم **الوقاية من النزاعات، والعنف وانعدام الأمن.**
- **حماية وتوسيع الفضاء المدني.**
- دعم وتطوير **الدوائر المناصرة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي.**
- تأمين حقوق الإنسان في سياق **القضايا العالمية المستجدة ("القضايا المحورية").**

ستوحد هذه ***"التحولات"*** جهودنا كمكتب واحد؛ لقيادة الاتساق والتأثير على حقوق الإنسان على نطاق واسع وقابل للقياس في عالم غامض.

(ج) سيتمحور عملنا حول الناس. علاوة على ذلك، وعبر كل ما نقوم به بما في ذلك عندما نركز على حقوق الإنسان لمجموعات سكانية أخرى، سوف **"نلقي مزيد من الضوء"** على حقوق الإنسان **للنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة.** ودعماً لالتزام خطة التنمية المستدامة لعام 2030 القائم على حقوق الإنسان بأن "لا يخلف الركب أحداً وراءه" سنلقي الضوء على قضايا حقوق الإنسان التي تعني النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك كمدافعين عن الحقوق.

(د) خطوات للفاعلية التنظيمية. سنبذل جهداً أكبر في عملنا اليومي "كمكتب واحد" في مجالات من شأنها أن تعزز تنفيذ برنامجنا، وتلك التي نحتاج لإحراء تغييرات فيها من أجل ضمان استمرارية أهمية عملياتنا وفعاليتها. هذا يعني زيادة فعاليتنا التنظيمية ***لتشجيع الابتكار والمعرفة التفاعلية***، ولتعزيز دعم حقوق الإنسان عبر ***تواصل*** أكثر فعالية و***شراكات تفيد الجميع***.

نظرية التغيير

عملنا

- **تقديم استشارات قانونية من قبل خبراء في قضايا حقوق الإنسان.**
- **تسهيل التعلم ونقل المعرفة.**
- **تعليم حقوق الإنسان.**
- **التوعية بحقوق الإنسان.**
- **التواصل.**
- **رصد حالة حقوق الإنسان ونشر تقارير عنها.**
- **الدفاع عن حقوق الإنسان.**
- **حماية أفراد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل مباشر.**
- **تسهيل الحوار بين مختلف الشركاء حول قضايا حقوق الإنسان.**
- **بناء شبكات وتحالفات لتوسيع حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.**
- **تمكين الآليات الدولية لحقوق الإنسان من القيام بعملها.**

أركان برنامجنا

- **الآليات**
  مزيد من تطبيق توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- **التنمية**
  تطوير التنمية المستدامة عبر حقوق الإنسان.
- **الأمن والسلام**
  الوقاية من الانتهاكات وتعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك في حالات النزاع وانعدام الأمن.
- **عدم التمييز**
  تعزيز المساواة ومكافحة التمييز.
- **المساءلة**
  تقوية سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- **المشاركة**
  تعزيز المشاركة وحماية الفضاء المدني.

النتائج التي نساهم فيها

- وجود قوانين وسياسات رسمية تحمي وتعزز حقوق الإنسان.
- قيام مؤسسات الدولة، والجهات غير التابعة للدولة، والقطاع الخاص، بتعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان.
- قيام آليات المساءلة الرسمية، برصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وانصاف الضحايا.
- مزيد من المشاركة العامة في عملية اتخاذ القرار، خاصة من قبل النساء وأعضاء المجموعات المعرضة للتمييز.
- مزيد من دعم الأفراد لحماية حقوق الإنسان.
- مزيد من مشاركة الدول الأعضاء وجهات فاعلة أخرى في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- قيام آليات وهيئات حقوقية عالمية وإقليمية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بمزيد من الفعالية.
- استجابة المجتمع الدولي على نحو فعال لحالات وقضايا حقوق الإنسان الحرجة.
- تطوّير القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- إدراج حقوق الإنسان في سياسات وبرامج الأمم المتحدة بشكل فعال.

هدفنا العام

جميع حقوق الإنسان للجميع

خارطة الطريق نحو 2021

التحولات

العمل على حماية وتوسيع الفضاء المدني

تعزيز حقوق الإنسان في سياق "القضايا المحورية"

المساعدة في الوقاية من النزاعات والعنف وانعدام الأمان

تعزيز الدوائر المناصرة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي

الأركان

التنمية
تطوير التنمية المستدامة عبر حقوق الإنسان

عدم التمييز
تعزيز المساواة ومكافحة التمييز

الأمن والسلام
الوقاية من الانتهاكات وتعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك في حالات النزاع وانعدام الأمن

المشاركة
تعزيز المشاركة وحماية الفضاء المدني

الآليات
مزيد من تطبيق توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان

المساءلة
تقوية سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

خطوات للفاعلية التنظيمية خطط العمل

- إدارة العمليات
- رفع المواهب والتطور الوظيفي
- التنوع والنوع الجنسي
- الإدارة والقيادة الاستراتيجية
- الابتكار
- شراكة
- إدارة المعرفة
- تعبئة الموارد
- اتصالات خارجية

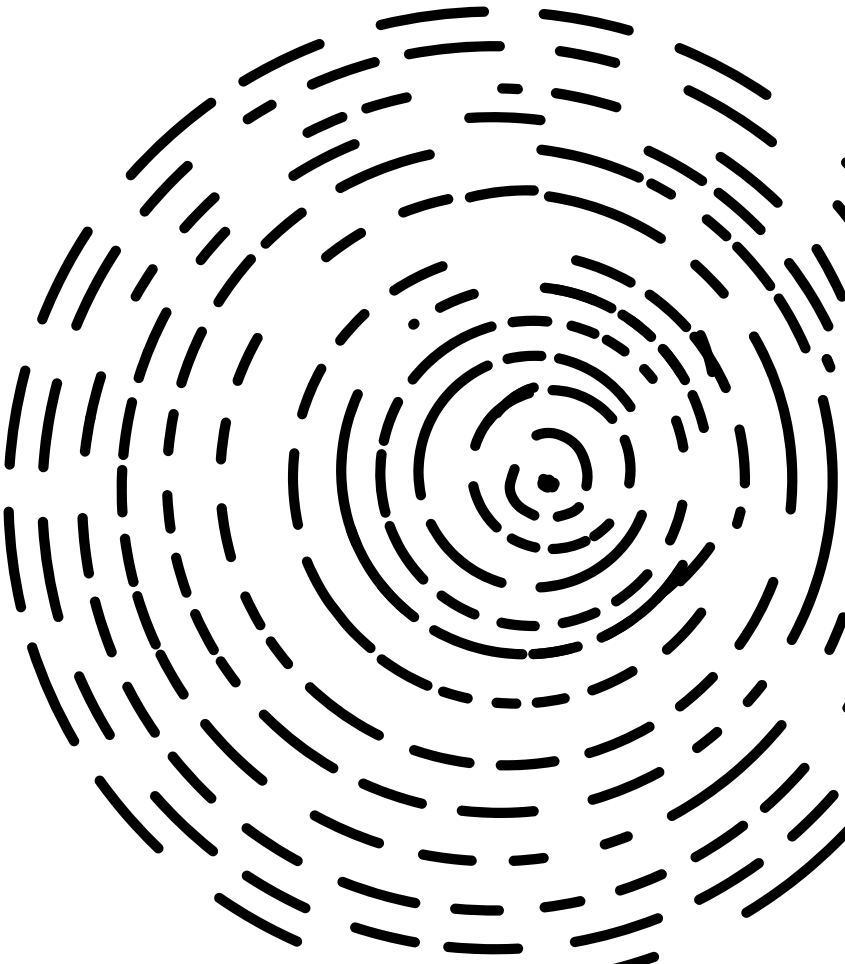

التنمية

1، 2، 3، 4، 5، 6، 8، 10، 11، 12، 13، 16، 17

أهداف تنمية مستدامة مبنية على حقوق الإنسان

بيانات مفصلة ومصنّفة حسب حقوق الإنسان

تقييم آثار مشاريع التنمية على حقوق الإنسان

سياسات أرض ومسكن مبنية على حقوق الإنسان

سياسات صحية مبنية على حقوق الإنسان

سياسات بيئية مبنية على حقوق الإنسان

خضوع الأعمال التجارية للمساءلة واحترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية

عدم التمييز

4، 5، 8، 10، 16، 17

القوانين والسياسات والممارسات

آليات الإنصاف

حماية النساء والفتيات من العنف

القضاء على الصور النمطية الضارة

حماية حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي

حماية حقوق المهاجرين

التأييد العام للمجتمعات الشاملة

استجابة الأمم المتحدة المبنية على حقوق الإنسان

المشاركة

5، 10، 16

القوانين والسياسات والممارسات

آليات حماية الفضاء المدني

التأييد العام للفضاء المدني والاعتراف بمساهمة حقوق الإنسان في التعامل مع العنف

مساعدة الضحايا

مراقبة الفضاء المدني

للناس صوت

السلام والأمن

5، 16، 17

التزام الأطراف المتنازعة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين

سياسات مكافحة الإرهاب مبنية على حقوق الإنسان

الوقاية من النزاعات والأستجابة لها مبنية على حقوق الإنسان

عدالة انتقالية

معلومات حول حقوق الإنسان كتحذير مبكر

أسلحة واستراتيجيات جديدة تأخذ بحقوق الإنسان

تدخل الأمم المتحدة مبني على حقوق الإنسان

والمساءلة

5، 8، 10، 16

قوانين وسياسات وممارسات متعلقة بإنفاذ القانون وإدارة العدل

آليات المساءلة والإنصاف

المساءلة عن الجرائم المتعلقة بنوع الجنس

الشفافية

تدخل الأمم المتحدة المتعلق بسيادة القانون والمسائل الأمنية مبني على حقوق الإنسان

حقوق الإنسان آليات

5، 16، 17

بُنى لرفع لتقارير والتطبيق المتكامل

انخراط المجتمع المدني في آليات حقوق الإنسان

استخدام صُنّاع السياسات والبرلمانات والمحاكم للنتائج

تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان

فاعلية آليات حقوق الإنسان

المفوضية السامية لحقوق الإنسان
حول العالم 2018

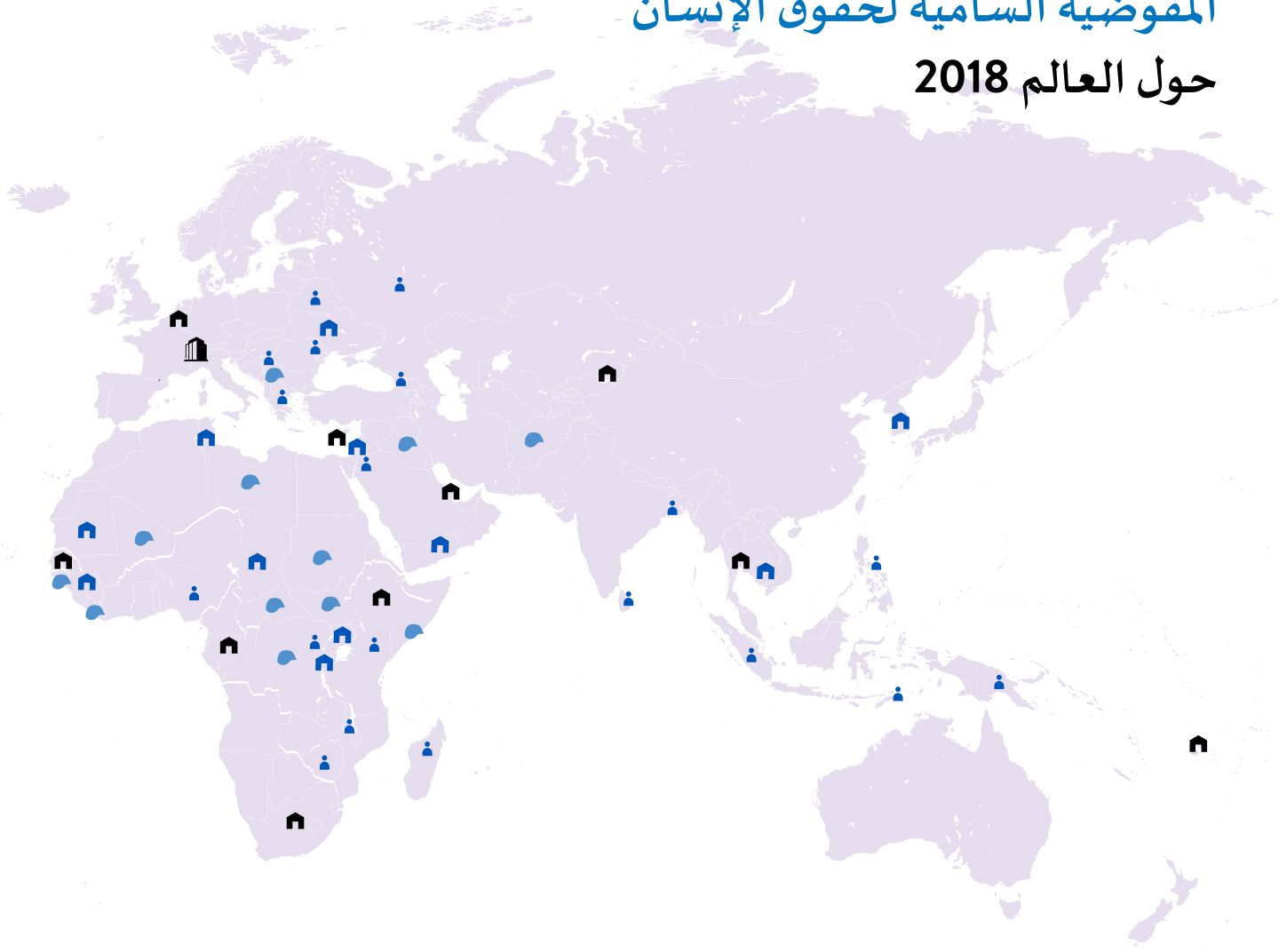

أفريقيا – المكاتب القطرية: أوغندا (2005)، غينيا (2009) | **مكونات حقوق الإنسان في بعثات السلام:** السودان (بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، 2008)، جنوب السودان (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، 2011)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2003)، جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، 2014)، غينيا بيساو (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، 2013)، مالي (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، 2013) | **المكاتب الإقليمية:** أفريقيا الشرقية (أديس أبابا، 2002)، أفريقيا الجنوبية (برتوريا، 1998)، مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (ياوندي، 2001)، أفريقيا الغربية (داكار، 2008) | **مستشارو حقوق الإنسان في فريق الأمم المتحدة القطري / مشروع تعميم حقوق الإنسان:** كينيا (2008)، مدغشقر (2011)، راوندا (2007)، ملاوي* (2014)، نيجيريا* (2014)، زيمبابوي* (2018)

آسيا والمحيط الهادئ – المكاتب القطرية: كمبوديا (1993)، التواجد الميداني للمفوضية*** (سيول، جمهورية كوريا، أيار/مايو 2005) | **مكونات حقوق الإنسان في بعثات السلام:** أفغانستان (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، 2002) | **المكاتب اللإقليمية:** جنوب شرقي آسيا (بانغكوك، 2002)، جزر المحيط الهادئ (سوفا، 2005) | **مستشارو حقوق الإنسان في فريق الأمم المتحدة القطري / مشروع تعميم حقوق الإنسان:** سريلانكا (2004)، بابوا غينيا الجديدة (2008)، تيمور الشرقية* (2013)، الفيليبين* (2014)، بنغلادش* (2018)، ماليزيا* (2018)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – المكاتب المستقل / المكاتب القطرية: دولة فلسطين**** (غزة، 1996، رام الله، 2000)، موريتانيا (2009)، تونس (2011)، اليمن (2012) | **مكونات حقوق الإنسان في بعثات السلام:** العراق (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 2003)، ليبيا (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2011) | **المكاتب الإقليمية:** الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيروت، 2002)، مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية (الدوحة، 2009) | **مستشارو حقوق الإنسان في فريق الأمم المتحدة القطري / مشروع تعميم حقوق الإنسان:** الأردن* (2018)

الأميركيتان: المكاتب القطرية: كولومبيا (1997)، المكسيك (2005)، هونددوراس (2015) | **مكونات حقوق الإنسان في بعثات السلام:** هايتي (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، 2016) | **المكاتب الإقليمية:** أمريكا الوسطى (بنما، 2007)، جنوب أمريكا (سانتياغو، 2009) | **مستشارو حقوق الإنسان في فريق الأمم المتحدة القطري / مشروع تعميم حقوق الإنسان:** باراغواي(2010)، جمهورية الدومينيكان*(2014)، الأرجنتين*(2018)، البرازيل*(2018)، الإكوادور*(2018)، الأوروغواي*(2018)

أوروبا / آسيا الوسطى: بعثة حقوق الإنسان: أوكرانيا (2014) | **مكونات حقوق الإنسان في بعثات السلام:** كوسوفو** (بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، 2015) | **المكاتب الإقليمية:** آسيا الوسطى (بشكيك، 2006)، أوروبا (بروكسيل 2009) | **مستشارو حقوق الإنسان في فريق الأمم المتحدة القطري / مشروع تعميم حقوق الإنسان:** جنوب القوقاز (تبليسي، 2006)، جمهورية مقدونيا السابقة (2007)، مولدوفا (2016)، صربيا (2017)، روسيا الاتحادية (2017)، روسيا البيضاء* (2018)

* انتشار مستشاري حقوق الإنسان عبر آليات تعميم حقوق الإنسان في أهداف التنمية.

** ينبغي أن تُؤخذ الإشارة إلى كوسوفو بمراعاة قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1244 وبدون أي اعتبار لوضع كوسوفو الحالي.

*** بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، قرار رقم 25/25

**** ينبغي أن تؤخذ الإشارة إلى دولة فلسطين بمراعاة قرار الجمعية العامة رقم 67/19.

الحدود والأسماء الظاهرة والدلالات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني موافقة أو قبول الأمم المتحدة.

خريطة 1 حزيران/يونيه 2018.

أركان برنامجنا

مجلس حقوق الإنسان المنعقد في قصر الأمم في جنيف، شباط/فبراير 2018.
© المفوضية السامية لحقوق الإنسام/ بيار ألبوي

ARGENTINE
KENYA
KIRGHIZSTAN
AZERBAIJAN
BAHAMAS

مزيد من تطبيق توصيات
الآليات الدولية لحقوق الإنسان

تتضمن الآليات الدولية لحقوق الإنسان (نشير إليها فيما يلي بـ"الآليات"): مجلس حقوق الإنسان، إجراءاته الخاصة (الخبراء المستقلون والمجموعات العاملة)، والاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. إن ما تقوم به الآليات من مراقبة وتحليلات بالإضافة إلى تفاعلها مع الدول وشريحة واسعة من الشركاء، يساعد على تحديد نقاط الضعف والقوة في القانون الدولي لحقوق الإنسان وممارسته؛ كما يساعد على خلق فرص للإصلاح. إن الدعم الذي نقدمه للآليات عنصر جوهري في عملنا.

أدى تزايد متطلبات التقارير وحجم توصيات الآليات إلى ثغرات في التطبيق من جانب العديد من الدول. فتنفيذ توصيات الآليات بشكل متكامل يتطلب تنسيقاً وتواصلاً وعملاً أكثر فعالية.

خلال السنوات القادمة سنقوّي الصلة بين عمل الآليات والعمل المطلوب على المستوى الوطني عبر بناء شراكات مع منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء وشركاء آخرين. وسنستفيد بشكل أفضل من مداخل رئيسية مثل خطة التنمية المستدامة وخطة الأمين العام للوقاية، وتأمين الأدوات لدعم تنفيذ توصيات الآليات. كما سنسعى إلى توسيع مشاركة جهات فاعلة غير تقليدية في عمل الآليات، خاصة تلك التي تعنى بالقضايا المستجدة المتعلقة بحقوق الإنسان كما سنسعى إلى الاستفادة إلى أقصى حد من الدور الوقائي الهام لهذه الآليات في التنبؤ بالانتهاكات وتجنّبها.

سنعمل خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021)، مع شركائنا، على:

قيام هياكل مؤسسية وطنية بتيسير مقاربة متكاملة وتشاركية لتقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان وتنفيذ توصياتها.

سنساعد في تطوير أنظمة جديدة وسندعم الآليات الوطنية القائمة لإعداد التقارير والمتابعة وذلك من أجل تعزيز تنفيذ توصيات جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وسندعم الدول لتقوية قدرتها على تحقيق المشاركة والتنسيق والتشاور وإدارة المعلومات مع التركيز على ضمان أن تكون المشاورات ذات مغزى؛ كما سنساعدها على تطوير خطط لتنفيذ التوصيات واستخدام قواعد بيانات لمتابعة مدى التنفيذ. سيجرى تعزيز هذه الجهود عبر القواعد المرجعية للآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، والمواد التدريبية، والمبادئ التوجيهية، وقوائم المراجعة، ونشر الممارسات الجيدة.

المزيد من مشاركة منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة غير التقليدية، خاصة التي تعمل على القضايا المستجدة المتعلقة بحقوق الإنسان (القضايا المحورية) في عمل آليات حقوق الإنسان، كما سنعمل على أن تستخدم هذه الأطراف بشكل أكبر مخرجات الآليات.

سنتواصل مع منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة غير التقليدية لبناء شبكات للتعلّم المتبادل، وتطوير منصة موحدة على الإنترنت للمشاركة في عمل في الآليات، كما سنعمل على الاستفادة من وسائل التواصل الحديثة لتسهيل تبادل المعلومات خلال جلسات عمل الآليات. وسنقوم بحملات تواصل هادفة لزيادة مشاركة الجهات الفاعلة غير المعتادة على المشاركة في عمل الآليات وسنطوّر أدوات بناء القدرات حول القضايا المستجدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

مزيد من لجوء صنّاع السياسات والمشرعون والمحاكم إلى أعمال الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

تتضمن أعمال الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التوصيات الوطنية والمواضيعية بالإضافة إلى المطالبة باتخاذ تدابير حماية عاجلة. سنسعى إلى تكثيف نشر أعمال هذه الآليات من قبل فرق التنسيق المشتركة التابعة للأمم المتحدة على المستوى الوطني، وقوائم المدربين والجماعات المعنية من المسؤولين الرسميين ذوي الصلة. كما سندعم صنّاع السياسات، والمشرعين والمحاكم لترجمة عمل هذه الآليات في سياسات وطنية، وقوانين وقرارات؛ كما سنضع إجراءات لضمان وصول المطالبات باتخاذ تدابير عاجلة إلى اللاعبين الأساسيين بسرعة.

تحقيق مساهمة فعالة من قبل الآليات الدولية لحقوق الإنسان في صياغة القانون الدولي والسوابق القضائية الدولية، خاصة في إطار القضايا المستجدة المتعلقة بحقوق الإنسان (القضايا المحورية).

سندعم جهود الآليات في تحديد الثغرات القائمة في القانون الدولي ونقدّم مساهمات بخصوص السوابق القضائية المتصلة بالقضايا المستجدة المتعلقة بحقوق الإنسان. كما سنطوّر قدرتنا الداخلية؛ ونحدد الخبراء والمنصات الأساسية بالتعاون مع الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني؛ وسنؤسس منصات وننظم اجتماعات لشرح القضايا القانونية أو لتوضيح المعايير؛ وسنزيد من تعاون ومشاركة الآليات مع المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان؛ كما سنطوّر مبادئ توجيهية لتسهيل مشاركتها في الإجراءات القضائية كأصدقاء للمحكمة أو شهود خبراء.

مزيد من فعالية الآليات الدولية لحقوق الإنسان في تعزيزوحماية حقوق الإنسان.

سنركز على اتساق الآليات وندعم الدمج المعزز في مختلف الإجراءات التي تؤثر على عملها. وسنعمل على رفع الوعي بين الآليات ومسؤولي الدول بشأن أهمية تبني توصيات ملموسة، وعملية ومتضافرة؛ كما سنطوّر سياسات وأدوات بناء القدرات لضمان مقاربة متكاملة لتنفيذ توصيات الآليات؛ وسنطوّر أيضاً أدوات معلوماتية لتحليل توجهات حقوق الإنسان وأنماطها كمحاولة لتفادي الأزمات وتوجيه الإنذار المبكر بشأنها. وسنعمل كذلك على ضمان إمكانية الوصول إلى هذه الآليات وإبرازها بشكل أفضل، عبر الاستخدام المعزز لعقد المؤتمرات بالفيديو والبث عبر الإنترنت، وسنقوم بتوثيق ونشر قصص عن تأثيرها على حياة الناس.

النهوض بالتنمية المستدامة عبر حقوق الإنسان

أطفال يتمتعون بحقهم بالتعليم في كينيا، تشرين الأول/ أكتوبر 2017.
© المفوضية السامية لحقوق الإنسان

تُشكل حقوق الإنسان أساساً لا غنى عنه لتحقيق للتنمية المستدامة. وتسلّم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأن الاقتصادات الشاملة والتشاركية، والمجتمعات التي تتم فيها مساءلة الحكومة، تحقق نتائج أفضل للجميع، وأنه لا يخلف ركبها أحداً وراءه. ويشدد إعلان الحق في التنمية على حق كل فرد وجميع الشعوب في المشاركة الحرة، النشطة والهادفة. وتحدد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان واجب الدول والشركات الخاصة بضمان عدم انتهاك الأعمال التجارية لحقوق الإنسان.

تعتمد الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والحق في التنمية على بعضها البعض وتتقدم مجتمعة. فحرية الأفراد لا تتوقف فقط على مدى الحرية التي يتمتعوا بها في التعبير والاعتراض حيث أن الفرد لا يكون حراً فعلياً بدون الغذاء، والتعليم والمسكن اللائق. والعكس صحيح. والمجتمعات التي يتمتع فيها الأفراد بإمكانية الوصول إلى الضمانات الاجتماعية الأساسية والموارد والفرص الاقتصادية تكون أقل عرضة للانقسام المجتمعي وانتشار التطرف.

على الرغم من ذلك، فقد أهملت السياسات الاقتصادية في العديد من البلدان الحماية الاجتماعية وجرى تركيز الثروة والسلطة السياسية في أيدي حفنة صغيرة من الأشخاص. هذا ويزيد النمو غير المستدام والتبذيري من التدهور البيئي ويسرّع من التغيّر المناخي مما يؤدي إلى آثار مضرة بالصحة، وبإمكانية الوصول إلى المياه وبالصرف الصحي والغذاء والحق في السكن والأرض ويعرّض الحياة للخطر. وتدفع المجموعات الأفقر والتي تساهم أقل من غيرها في التغير المناخي الثمن الأعلى لآثاره.

سنعمل خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021) مع شركائنا، على:

قيام الآليات القضائية وغير القضائية بمساءلة الأعمال التجارية وجهات فاعلة اقتصادية أخرى بشأن انتهاكاتها للحقوق وإنصاف الضحايا.

سنقدّم الدعم التقني والتوجيه وندعو لزيادة فعالية آليات وسياسات المساءلة القضائية وغير القضائية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن النشاط الاقتصادي، بما في ذلك في القضايا العابرة للحدود؛ كما سنوضح الخيارات القانونية المتاحة ونحدد التدابير العملية لتحسين حصول ضحايا الانتهاكات على الإنصاف. بما في ذلك ما يتعلق بانتهاكات الشركات والجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى، ومنها قطاعي التكنولوجيا والمال؛ وسنعمل استراتيجياً مع الشركات والجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى على تعزيز المساءلة والوصول إلى الإنصاف.

التطبيق الفعال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من قبل الجهات الفاعلة في ذات الصلة.

سنعمل على نحو استراتيجي مع الدول والشركات والمجتمع المدني وشركاء أساسيين آخرين لتطبيق وإدراج مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية حول الأعمال التجارية في الأطر السياسية والقانونية الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالشركات والجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى. وسندعو إلى جهود حكومية دولية متعددة الأطراف لتطوير وتعزيز السياسات والمعايير في هذا المجال وسندعم ونشارك في هذه الجهود، كما سندخل في شراكات استراتيجية، عندما يكون ذلك مناسباً، مع شركات وجهات فاعلة اقتصادية أخرى لتعزيز تطبيق المبادئ التوجيهية.

تبني وتطبيق السلطات لقوانين وسياسات واستراتيجيات تتعلق بالأرض والسكن تتوافق بشكل أكبر مع حقوق الإنسان.

سنزيد من جهودنا الهادفة لدعم قيام السلطات بدمج معايير حقوق الإنسان عند صياغة القوانين والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأرض والسكن

وتطبيقها؛ وسنساعد آليات المساءلة لمعالجة الإخلاء القسري والتشرد والنزوح ومصادرة الأراضي والانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض وبالحقوق المتصلة بذلك مثل الغذاء والمياه والصرف الصحي؛ كما سنطوّر مقاربات عملية لتنفيذ التزام خطة التنمية المستدامة بأن "لا يخلف الركب أحداً وراءه" وذلك على صعيد السكن والأرض وحقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة.

توافق مقاربات الصحة العامة، بما فيها سياسات الصحة الجنسية والإنجابية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكفالة عدم التمييز على صعيد الوصول إليها، خاصة بحق الأطفال والمراهقين والنساء والمهاجرين.

سنعمل على تعميق فهمنا لآثار التمييز على الحقوق الصحية عبر رصد أوضاع الرعاية الصحية وسنقدم النصيحة التقنية حول الحق في الصحة للأشخاص المهمشين أو الذين يتعرضون للتمييز. كما سنسعى إلى زيادة وعي العاملين الصحيين بشأن دورهم كمدافعين عن حقوق الإنسان وسنعمل أيضاً على حماية الذين يعملون على تعزيز حقوق الإنسان ويدافعون عنها، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية. وكذلك سنعزز وندعم حماية الحقوق المتصلة بالصحة ضمن الجهود الهادفة إلى الوقاية من النزاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية والأزمات الأخرى أو التعامل معها، وسنساعد العاملين في مجال العمل الإنساني على تطبيق مقاربة قائمة على الحقوق في هذه الحالات.

احترام وحماية وكفالة السياسات البيئية والمناخية لحقوق الإنسان، وضمان وصول المتضررين إلى المعلومات وصناعة القرار والمشاركة العامة والإنصاف.

سنتعاون مع شركائنا لدمج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية؛ وسنضغط من أجل إشراك المجتمع المدني في عملية صناعة القرارات البيئية والوصول إلى المعلومات والانصاف الفعلي للضحايا. سندعم آليات حقوق الإنسان من أجل معالجة القضايا البيئية؛ كما سنناصر المدافعين عن البيئة وندعم جهود منظومة الأمم المتحدة لحمايتهم؛ وسنُجري أبحاثاً ونقوم بالدعوة للإنصاف بشأن ما يترتب على التدهور البيئي من أضرار على حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالمجموعات التي تعيش أوضاعاً هشة.

أن تسعى تقييماتُ حقوق الإنسان وتحليلات الأثر إلى التحفيف من الآثار السلبية للسياسات والمشاريع الاقتصادية والتجارية والتنموية أو الوقاية من تلك الآثار السلبية، وتوفير الإنصاف بشأنها.

سنشجع وندعم قيام الدول والشركاء بتطبيق تقييمات حقوق الإنسان وتحليلات الأثر في سياسات التجارة والاستثمار، وإدارة الخطر البيئي والاجتماعي، وتمويل التنمية. وسنساعد على وضع سياسات وقائية وآليات مساءلة مستقلة لمؤسسات تمويل التنمية وسنعمل على الحفاظ على هذه السياسات والآليات، كما سندعم

المجتمعات المتأثرة من عمل هذه المؤسسات. وسنستمر أيضاً في تقديم الدعم التقني لآليات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمنهجيات، بما في ذلك صياغة *المبادئ التوجيهية لتقييم تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان*.

إدماج الدول لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية وأعمال آليات حقوق الإنسان في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة وجهودها الأخرى لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛ وأن تقدم الأمم المتحدة الدعم للدول بهذا الشأن، وأن تدمج حقوق الإنسان في عملها التنموي.

سنشجع وندعم جهود الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني على دمج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في تنفيذ أو مراقبة أو مراجعة خطة التنمية المستدامة أو الجهود التنموية الأخرى؛ وسنتوجه بالدعوى في المنتديات الحكومية الدولية لإدراج حقوق الإنسان في عمليات خطة التنمية المستدامة. كما سندعو إلى توسيع مشاركة المجتمع المدني في عمليات خطة التنمية المستدامة؛ وكذلك سنوثّق وننشر بشأن مساهمة إدماج حقوق الإنسان في التنمية من آثار بخصوص الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وسنعمل على تعزيز التزام قيادة الأمم المتحدة بمواءمة، والدعوة إلى مواءمة، سياسات التنمية مع حقوق الإنسان؛ كما سندعم خبرات منسقي عمل الأمم المتحدة المقيمين وفرقها القطرية المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا المجال، وعبر جملة أمور سنقوم بتفعيّل إطار الأمم المتحدة حول المساواة وعدم التمييز. وأخيراً، سنقدم الخبرات وندعم المجموعة العاملة والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية؛ وسنسعى إلى توسيع الدعم للحق بالتنمية ودمجه في خطة التنمية المستدامة وعمل الأمم المتحدة.

قيام المؤسسات الوطنية، بمساعدة المجتمعات، على نحو منهجي بنشر واستخدام معلومات ذات صلة بحقوق الإنسان عند مراقبة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

سنعمل على تحسين قدرات المؤسسات الوطنية على جمع وتحليل ونشر البيانات لتحديد الذين تم تجاهلهم ولم يلتحقوا بركب التنمية، وسندعو إلى تضمين المجموعات المعرضة للتمييز في البيانات. وسنطوّر التوجيه القانوني والعملي الخاص بجمع البيانات والمؤشرات القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك سُبل إدارة المخاطر؛ كما سنسعى إلى تحسين قياس عدم المساواة والتمييز المتقاطع والمتعدد. سنساعد النظام الإحصائي الدولي على الأخذ بحقوق الإنسان في معاييره وطرائقه، وتحديداً فيما يخص أطر نشر البيانات التي تقيس وتعد تقارير حول مؤشرات حقوق الإنسان كجزء من التقارير المتعلقة بتَقَدُّم خطة التنمية المستدامة.

الوقاية من الانتهاكات وتعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك في حالات النزاع و انعدام الأمن

أطفال في اليمن، يتفقدون نتائج غارة جوية أدت إلى مقتل 9 أشخاص في صنعاء، آذار/ مارس 2018.
© إي بي آي-إي أف إي/ يحيى أرهاب

يمثل حفظ السلم والأمن الدولي أحد مقاصد الأمم المتحدة. فالعنف والنزاعات تقوّض التنمية المستدامة. وتعد انتهاكات حقوق الإنسان من الأسباب الأساسية للنزاعات وانعدام الأمن وهو ما يؤدي بدوره إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وعليه، فإن عملية حماية وتعزيز حقوق الإنسان تُشكل أداة وقائية، كما أن مقاربات السلام والأمن القائمة على حقوق الإنسان تساهم في الاستفادة من ذلك بما يساهم في تحقيق سلام مستدام. كما يقدم إطار عمل حقوق الإنسان المعياري قاعدة سليمة لمعالجة قضايا بالغة الأهمية

داخل أو بين البلدان، وهذه القضايا فقد يتولد عنها نزاعات في حالة عدم معالجتها. وعلى الرغم من أن معلومات وتحليلات حقوق الإنسان هي أداة للانذار المبكر والعمليات الهادفة المبكرة فإنها لم تُستخدَم إلى حدها الأقصى بعد.

إن عدم التقيّد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم حمايتها يضعّف من جهود حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. وتعاني الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والوقاية من انتشار التطرف العنيف من عدم التقيّد بهذه المعايير. إن تركيز الأمم المتحدة المتجدد على حفظ السلام واستدامته يعد أمر أساسي بالنسبة لكل من هذه الركيزة من ركائز عمل المفوضية والركيزة السابقة لعمل المفوضية أيضاً والمتعلقة بالتنمية المستدامة. وبإمكاننا المساعدة في تحقيق سلام مستدام وتنمية مستدامة عبر إظهار كيف أن تطبيق معايير حقوق الإنسان يساهم في معالجة الظلم ويقلل من عدم المساواة ويبني القدرة على الصمود. كما تعالج هذه الركيزة من ركائز عمل المفوضية عدد من التهديدات المحتملة الأمنية المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة.

سنعمل خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021)، مع شركائنا، على:

التزام أطراف النزاعات والجهات الفاعلة في عمليات السلام بشكل أكبر بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتوفير حماية أفضل للمدنيين.

سنرصد ما يقع من انتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة، بما في ذلك ما يتعلق بالضحايا المدنيين وحالات العنف على أساس الجنس ونوع الجنس؛ وسنقدم الحقائق والأدلة للأطراف المتنازعة والرأي العام وندعو إلى تغيير السياسات والممارسات والسلوكيات؛ وسنوفّر التدريب والمشورة التقنية لإدماج القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في العمليات العسكرية وعمليات السلام؛ وسنقوم بشراكات استراتيجية مع أطراف النزاعات كي نحد من انتهاكات حقوق الإنسان ولكي ندمج حقوق الإنسان في صناعة القرار واتفاقيات السلام؛ كما سنعمل على تسهيل مشاركة مختلف المجموعات، بما في ذلك بالطبع النساء، في مفاوضات السلام؛ كما سنتعاون عن كثب مع البعثات الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة للسلام لضمان قيامها بإدماج حقوق الإنسان في عملها.

مراعاة قواعد القانون الدولي في جهود مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف العنيف.

سنجمع الأدلة ونقوم بأبحاث إضافية والمزيد من الرصد ورفع التقارير لدعم دعوتنا الاستراتيجية بشأن دور انتهاكات حقوق الإنسان في استجلاب التطرف والإرهاب، ودور حماية حقوق الإنسان في الوقاية منهما. وسنبني قدرات والتزام السلطات الحكومية وجهات فاعلة أخرى بشأن احترام القانون الدولي في إطار جهود مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف العنيف وضمان المساءلة واحترام ضحايا انتهاكات الحقوق.

إدماج حماية حقوق الإنسان في استراتيجيات الوقاية من النزاعات والاستجابة لها.

سنعمل بفعالية مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدول الأعضاء لإظهار مساهمة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الوقاية من النزاعات والتعامل معها وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاعات لذا، سنراقب تنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة وسنقدّم المشورة حول ما هو جوهري لضمان حماية فعالة لحقوق الإنسان؛ كما سنقدّم التدريب والتوجيه العملي والمشورة التقنية حول كيفية إدماج حقوق الإنسان في عمليات الوقاية وبناء السلام.

قيام الآليات القضائية، والآليات الأخرى للعدالة الانتقالية، بالمزيد من المساءلة بشأن الانتهاكات المتعلقة بالنزاعات.

سنوثّق وننشر ونرسم خريطة ما يقع من انتهاكات وتجاوزات ومخالفات بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني في سياق النزاعات، وفي هذا الإطار سندعم آليات التحقيق التي نؤسسها الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة؛ كما سندعم الآليات القضائية التي تسعى إلى تعزيز المساءلة عن الانتهاكات المتصلة بالنزاعات في مختلف الولايات القضائية، بما في ذلك عبر القضاء الدولي؛ كما سنستمر في دعم مبادرات العدالة الانتقالية الشاملة وحق الضحايا في انتصاف فعال. وسنطوّر أيضاً أدوات ومبادئ توجيهية حول حماية الضحايا والشهود ومشاركتهم؛ كما نعزز فعالية دعمنا للمؤسسات القضائية. وفي إطار الدعوة إلى العدالة والإنصاف بشأن الانتهاكات السابقة سنهدف إلى المساعدة في منع حدوث حلقات عنف ونزاعات جديدة.

إدماج المعلومات والتحليلات المتعلقة بحقوق الإنسان في الإنذار المبكر و أنظمة التحليل، والضغط على عمليات واستراتيجيات صناعة القرار على الصعيد الوطني والدولي للوقاية الأزمات المستجدة أو التخفيف منها أو الاستجابة لها، بما في ذلك الأزمات الإنسانية والنزاعات.

سنواصل تطوير أنظمة وممارسات إدارة المعلومات كي نقدم تحليلات عاجلة للإنذار المبكر بإمكانها مساعدة استراتيجيات وعمليات الأمم المتحدة المتعلقة بالوقاية والانذار المبكر. وسيعزز ذلك من قدرتنا على تحديد الأزمات المحتملة ودعم الاستجابات. وسيتم إنشاء منصة "نظرة على الحقوق" (Rights View) لتصبح المدخل إلى معلومات المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولمصادر موثوقة أخرى حول حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، سنرسل بشكل أكثر قوة فرق الاستجابة السريعة إلى المكاتب الإقليمية. وسيكون عملنا في هذا المجال جزءاً لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة في الميدان، وعلى نحو يزيد من فعالية منصة الوقاية، وخطة عمل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أولاً، وطريقة العمل الجديدة، ومبادرات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

قيام الأمم المتحدة بإدماج حقوق الإنسان في عملها مع قوات الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي ومع الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون والجهات الفاعلة غير

فنانة تعمل على لوحاتها كجزء من معرض خارجي لمناهضة الحرب في القصر الجمهوري الذي يُزعَم أنه دُمِّر خلال الغارة الجوية في صنعاء، اليمن، آذار/مارس 2018. نظّم فنانون يمنيون المعرض لتوضيح التأثير الإنساني للنزاع وتوسيع الدعوة إلى السلام.
© إي بي آي-إي أف إي/ يحيى أرهاب

الحكومية، وأن تمتثل الأمم المتحدة لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

سنقدم الدعم والمشورة والتدريب لشركاء الأمم المتحدة لتطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتضع هذه السياسة تدابير يجب على جميع هيئات الأمم المتحدة اعتمادها لضمان اتساق الدعم المقدم للقوات غير التابعة للأمم المتحدة مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومع مسؤوليتها في تعزيز واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي اللاجئين والتشجيع على القيام بذلك. وتتطلب هذه التدابير أن تقوم هيئات الأمم المتحدة بمراقبة سلوك القوى الأمنية التي تدعمها وأن تقيّم احتمال ارتكابها انتهاكات خطيرة. وسنعمل على تقوية المساءلة بشأن تطبيق هذه السياسة وندعم وضع إجراءات عملية معيارية وتقييمات للمخاطر واتخاذ تدابير للحد منها، كما سنعمل أيضاً على التأكد من تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بشكل منهجي على جميع أشكال دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن، بما في ذلك إجراءات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وعمليات بناء السلام الإقليمية ومراقبة الحدود.

ضمان مزيد من اتساق استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتطوير ونشر التكنولوجيات الجديدة والأسلحة والتكتيكات مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ والعمل على مزيد الالتزام بتلك القواعد.

سنعمق فهمنا لآثار تطوير واستخدام ما يتم تطويره من تقنيات وأسلحة وتكتيكات على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وسنضع استراتيجية على مستوى المفوضية للتصدي لتحديات حقوق الإنسان التي تطرحها هذه التطورات واستخدامها في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع. كما سنساعد الدول وأصحاب المصلحة المعنيين على وضع أطر مساءلة دولية قوية للتصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ودعم الجهود الوطنية لتطوير التشريعات والسياسات والممارسات التي تضمن امتثال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لمعايير حقوق الإنسان.

تعزيز المساواة ومكافحة التمييز

زوجان يستمتعان في حديقة منزل جماعي في بودابست، هنغاريا، آذار/مارس 2015. أشخاص ذوي الإعاقة يطالبون بحقهم بالكرامة والاحترام.
© إي بي آي/ بالاز موهاي.

إن مبادئ المساواة وعدم التمييز هي في قلب حقوق الإنسان وتساعد على الحد من الحرمان على أسس متعددة في مختلف المجالات. فحقوق الإنسان ليست حكراً على مجموعات بعينها، إنما هي للجميع، ولكافة مكونات المجتمع وفي جميع أنحاء العالم. غير أن التمييز لا يزال قائماً تجاه الأقليات الدينية والإثنية والقومية، والأشخاص ذوي الأصول الأفريقية، والسكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، وكبار السن، والأطفال، والنساء والمثليين والمثليات وثنائي الميل الجنسي ومتغيري الهوية الجنسية وغيرهم من

متظاهر يطبع كفه على قماش اعتراضا على التمييز العنصري والكراهية، خلال مسيرة من ثلاثة أيام قبل اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، سيول، كوريا الجنوبية، آذار/مارس 2018.
© إي بي آي-إي أف إي/ يونهاب.

المجموعات. وتختلط أشكال التحيز التاريخية مع عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتؤدي إلى النزاعات والعنصرية وكره الأجانب. وفي نفس الوقت خلقت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتزامها بأن "لا يخلف الركب أحداً وراءه" زخماً للعمل على تحقيق المساواة وعدم التمييز.

وسنعمل من أجل تحقيق المساواة ومكافحة التمييز عبر القوانين والمؤسسات، كما سنشجع على الخطابات التي تدمج المساواة وعدم التمييز والقائمة على الحقوق؛ وسنولي اهتماماً خاصاً بالتمييز تجاه النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين؛ كما سنناهض خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي؛ وسنسعى أيضاً إلى ضمان تبنّي منظومة الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة استجابة حقوقية للتمييز وعدم المساواة لضمان أن "لا يخلف الركب أحداً وراءه".

سنعمل خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021)، مع شركائنا، على:

تعزز فعاليته القوانين والسياسات في مكافحة كافة أشكال التمييز بفعالية أكبر، وأن تعمل السلطات بنشاط على أن "لا يترك الركب أحداً وراءه"، بما في ذلك عبر معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة.

سنقوم بتطوير ممارسات جيدة لمكافحة التمييز وسنعمل مع صنّاع السياسات على تطبيقها. وسنقوم بتحديد المعايير الاجتماعية الكامنة ونقود دعوة استراتيجية لمناهضة التشريعات والممارسات والسياسات التمييزية، ونعارض التنميط العنصري والممارسات التمييزية والوصم. كما سنسهل ونبني شراكات جديدة من أجل التغيير الإيجابي؛ وسنعمل أيضاً على إدراج من تُركوا لدى تنفيذ ومراقبة خطة التنمية المستدامة. وكذلك سندعم الجهود المحلية لمكافحة التمييز ونشجع الشباب، بما في ذلك من خلال المدارس، على المجاهرة بالقول ضد التمييز. وسنولي، خلال عملنا، اهتماماً خاصاً للتمييز المتعدد الجوانب وسنواجه التهديدات المتزايدة لخطاب الكراهية وجرائم الكراهية.

قيام نظم العدالة والمؤسسات ذات الصلة بالمزيد من المراقبة بشأن حالات التمييز والتحقيق فيها وتقديم الإنصاف للضحايا.

سنساعد نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية على تطبيق مقاربة قائمة على حقوق الإنسان تركز على الضحايا، عبر تقديم المشورة القانونية والمساعدة التقنية؛ وسنشجع الدول ونساعدها على معالجة العوامل التي تسهم في التفاوتات في إقامة العدل، بما في ذلك عن طريق جمع وتحليل البيانات المقارنة؛ وسنراقب أيضاً ونكافح التحيز في إنفاذ القانون، وإقامة العدل، وإصدار الأحكام؛ وسنساعد آليات المساءلة الوطنية المستقلة ومؤسسات الدولة على رصد حالات

التمييز والتحقيق فيها. كما سنقوم بتمكين المجموعات والأفراد الذين يواجهون التمييز من المطالبة بالعدالة والمساءلة عن الانتهاكات، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للتقاضي الاستراتيجي.

قيام الأطر القانونية والاجتماعية بشكل متزايد بتعزيز استقلالية النساء والفتيات وخياراتهن وحمايتهن من العنف، بما في ذلك على صعيد الفضاء الرقمي.

سنساعد الجهود المبذولة لتعزيز استقلالية النساء والفتيات والتصدي بشكل شامل للعنف القائم على نوع الجنس. وسنقدم المساعدة لتطوير أطر قانونية وسياسية مناسبة وغير تمييزية، مع التركيز على يتعلق بالحضانة، وأوامر الحماية، والحصول على الخدمات الاجتماعية، والميراث، والجنسية، والعمل، والحصول على الخدمات المالية والوضع القانوني؛ كما سنواصل بذل الجهود لإدماج حقوق الإنسان في السياسات التي تعالج الإساءة والعنف على الإنترنت؛ وسنضع أدلة وتوجيهات قائمة على الحقوق بشأن العنف القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة والاستخدام المناسب للقوانين الجنائية؛ وسنقيّم العقبات التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات على الإنترنت. وسنبني أيضاً قدرة مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني، على رصد العنف والممارسات الضارة القائمة على أساس نوع الجنس، وسنضغط من أجل اتباع مقاربة تعزز استقلالية النساء والفتيات وخياراتهن. وسنستخدم قوتنا الجامعة لخلق مساحات للنقاش وتبادل المعرفة؛ كما سنتواصل مع شركاء جدد.

الاعتراف المتزايد من جانب المؤسسات القضائية ووسائل الإعلام وغيرهم من الفاعلين بالقوالب النمطية الجنسانية والمعايير الجنسانية ومحاربتها بغية القضاء عليها.

سنقوم بتطوير الأبحاث بشأن كيفية تقويض القوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية في وسائل الإعلام، ونظام العدالة والفضاء الرقمي للمساواة بين الجنسين؛ وسنضع أدوات وتوجيهات لبناء قدرات الصحفيين والقضاة وشركات التكنولوجيا الرقمية وموظفي مراقبة الحدود وموظفي إنفاذ القانون للتصدي للتحيزات الجنسانية الضارة في عملهم. وسنرفع مستوى وعي الشباب والمجتمعات؛ ونساعد منظمات المجتمع المدني على رصد وتحليل القوالب النمطية الجنسانية وتحدي التحيز والأعراف الاجتماعية الضارة.

دعم المبادئ والممارسات التي تكافح بفعالية التمييزوخطاب الكراهية في الفضاء الرقمي.

سندعم تحليل آثار الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتمييز وخطاب الكراهية في الفضاء الرقمي على حقوق الإنسان، وسنعمل على تحديد وتوضيح المبادئ وأفضل الممارسات. وسنتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص لحماية حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي، ومعالجة التمييز الرقمي وخطاب الكراهية. كما سنساعد على معالجة الفجوة الرقمية وسنسعى لدمج حقوق الإنسان على صعيد عمل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ولا سيما الذين هم في أوضاع هشة.

سنقوم برصد وضعية حقوق المهاجرين خلال كافة مراحل الهجرة ونرفع تقارير عنها؛ وسندعو إلى التنفيذ الكامل للحمايات المحددة المقررة للمهاجرين الذين في حالات الضعف؛ ونقدّم المساعدة التقنية والمواد التوجيهية والخبرات القانونية لدعم المقاربات القائمة على حقوق الإنسان لإدارة الهجرة؛ كما سنعمل على تعزيز قدرة الدول والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركاء الأمم المتحدة على الدعوة إلى تبني المقاربات القائمة على حقوق الإنسان في إدارة الهجرة وتنفيذها. كما سنبحث وندرس شواغل الهجرة المستجدة، بما في ذلك ما يتعلق بالمهاجرين الذين هم في أوضاع هشة، والعودة وإعادة الإدماج، وروابط حقوق الإنسان فيما بين الهجرة وتغير المناخ، والفقر، وحقوق المرأة وحماية الطفل؛ وسنقوم أيضاً بتطوير أدوات تواصل لإعادة صياغة الروايات المناهضة للمهاجرين وإعلاء أصوات المهاجرين.

رفع مستوى الدعم العام لمجتمعات متساوية شاملة ومتنوعة دون تمييز.

سنجمع ونعمم الأدلة وقصص حقوق الإنسان والرسائل الفعالة الداعمة لشمول الجميع، وتلك التي توضح الآثار السلبية للتمييز، وسندعم استراتيجيات التواصل والحملات متعددة الوسائط، وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، للوصول إلى الشباب والمجموعات المهمشة. كما سندعم البرامج التعليمية الموجهة للمدارس والجامعات والجماعات الدينية المختلفة، والتي تركز على المساواة وعدم التمييز. وسنعمل بشكل وثيق مع الشركاء لبناء الدعم العام لمجتمعات شاملة ومتنوعة.

قيام منظومة الأمم المتحدة بتطبيق استجابة متماسكة وقائمة على حقوق الإنسان للتمييز وعدم المساواة، بما في ذلك التمييز المتقاطع والمتعدد.

سنلعب دوراً رائداً في عمل الأمم المتحدة بشأن التمييز وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي توفر إطاراً شاملاً لمعالجة التمييز الهيكلي والاستبعاد وعدم المساواة داخل وبين البلدان. وسنساعد فرق الأمم المتحدة القطرية على التأكيد على أن التزام الخطة بأن "لا يترك الركب أحداً وراءه" يرتكز على مبدأ المساواة وعدم التمييز؛ وسنقدم الدعم الفني المتعلق بمجموعات محددة تواجه التمييز، استناداً إلى أبحاث جديدة تدرس أبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بعدم المساواة فيما يخص مسائل مثل السياسة المالية والضريبية، والحماية الاجتماعية وحقوق العمال؛ كما سنعمل على تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحديد الانتهاكات المحتملة والتحذير من بوادر التمييز وعدم المساواة.

تقوية سيادة القانون والمساءلة
عن انتهاكات حقوق الإنسان

متظاهرو "حياة السود مهمة" في مسيرة لستيفن كلارك، وهو أمريكي من أصول أفريقية غير مسلّح قُتل على يد الشرطة في 18 آذار/مارس 2018.
© جوش إدلسون/ أ ف ب.

إن سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان أمران بالغان الأهمية لمنع الانتهاكات والنزاعات والعنف وبناء السلام واستدامته وتحقيق التنمية الشاملة. فثمن انعدام الأمن واضح جداً في جميع أنحاء العالم، متمثلاً في: انعدام العدالة، والإفلات من العقاب على الجرائم، والنزاع بشأن المظالم التي لم تتم معالجتها، والسلطات القمعية التي لا تخضع للمساءلة. ونحن بحاجة إلى أنظمة حوكمة تكون فيها جميع الجهات

المسؤولة والمؤسسات والكيانات، العامة أو الخاصة، خاضعة للمساءلة بموجب القوانين المنشورة والمطبقة بشكل متساوٍ والتي يحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتواجه جميع البلدان تحديات في تلبية هذه المعايير. فهناك ثغرات قائمة في الوصول إلى العدالة، خاصة بالنسبة للأشخاص المعرضين للتمييز، كما لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومازال العديد من عمليات صنع القرارات العامة مبهم وغير تشاركي، مما يعيق من قدرة الناس على المطالبة بالمساءلة وضمان وقوعها. ولا تزال هناك حاجة لفعل الكثير لضمان إمكانية المطالبة القانونية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقاضي بشأنها. ويعد الفساد خطر رئيسي على كافة الأصعدة، بما في ذلك ما يتعلق بالمؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون. كما تتزايد الحاجة إلى اليقظة بسبب اعتماد بعض الدول في إطار مكافحتها لانعدام الأمن أو الإرهاب لتدابير تنتهك حقوق الإنسان وتتحدى المعايير الدولية، ومنها بينها ما يتعلق بالحظر المطلق للتعذيب والقيود المفروضة على استخدام عقوبة الإعدام. وقد ثبت أن هذه التدابير ذات أثر معاكس ويجب مواجهتها.

وسنواصل العمل مع شركائنا لتعزيز سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في سياق إنفاذ القانون وأنظمة العدالة، وسنولي مزيداً من الاهتمام للانتهاكات التي يتم تقليدياً تجاهلها، مثل تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجرائم المتعلقة بنوع الجنس. وسنتجاوز نطاق المساءلة القضائية التقليدية ونسعى إلى تهيئة الظروف التي يمكن من خلالها للناس صياغة القرارات السياسية التي تؤثر على حياتهم أو تحديها، وذلك كعنصر لضمان المساءلة والحكم الرشيد. كما سنعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة على ضمان تنسيق ودعم التزاماتها لضمان المساءلة وتعزيز سيادة القانون.

سنعمل خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021)، مع شركائنا، على:

مزيد من معالجة القوانين والسياسات والممارسات لانتهاكات حقوق الإنسان في سياق إنفاذ القانون وأنظمة العدالة والحد من هذه الانتهاكات ومنعها.

سندعو لامتثال نظم العدالة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عبر تقارير موجزة على سبيل النصح ومراقبة المحاكمات. وسنسعى، عبر الرصد وإعداد التقارير وبناء القدرات والدعوة، إلى تعزيز أطر السياسات المؤسسية وآليات المساءلة لزيادة حماية حقوق الإنسان في سياق إنفاذ القانون، خاصة ما يتعلق بالحرمان من الحرية، واستخدام القوة، ومنع التعذيب وسوء المعاملة. وسنقوم بالدعوة الاستراتيجية وتطوير الشراكات لإلغاء عقوبة الإعدام، وسنعمل، بانتظار إلغائها، على تعزيز الالتزام بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة. وأخيراً، سنعمل استراتيجياً على معالجة الآثار المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يخص التصدي للجرائم العالمية، مثل جرائم المخدرات والإرهاب والاتجار بالبشر، بما في ذلك من خلال إعداد الأبحاث والدعم التقني والدعوة.

تعزيز قيام آليات وطنية بإنصاف الضحايا والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

سنقدم الدعم لتعزيز السلطات القضائية المستقلة وآليات الرقابة، فضلاً عن برامج المساعدة القانونية وحماية الشهود؛ كما سندرب المؤسسات القضائية والهيئات الإدارية؛ وسندعو إلى إنشاء آليات للشكاوى الفردية في إطار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ كما سنعمل على تعزيز التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسنساعد أيضاً المجتمع المدني وهيئات المراقبة المستقلة على المطالبة بالعدالة في القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قيام نظم العدالة على نحو أكثر فعالية بالتحقيق في الجرائم المتعلقة بنوع الجنس والمقاضاة بشأنها.

سنساعد على رفع وعي المسؤولين القضائيين بالمعايير الدولية المتعلقة بالجرائم القائمة على نوع الجنس، ورفع قدرتهم على التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها وتطبيق برامج لجبر الضرر تضع احتياجات الضحايا في مركزها؛ كما سنشجع على تبني إجراءات تراعي المنظور الجنساني لتعزيز مشاركة الضحايا في عمليات العدالة. وسندعم أيضاً الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم والتحقيق فيها والتقاضي الاستراتيجي بشأنها أمام المحاكم الوطنية والإقليمية. وسنبني قدرة المجتمع المدني على الدعوة إلى المساءلة بشأن الجرائم المتصلة بنوع الجنس؛ كما سندعم تطوير وتعزيز وتطبيق توجهات معيارية.

اتخاذ الدول تدابير لضمان الشفافية في عملية صنع قراراتها وسياساتها وإجراءاتها وأن تتيح للجمهور الوصول إلى المعلومات بهدف المساءلة.

سنقوم بإعداد الأبحاث ووضع السياسات والاتصالات الاستراتيجية لزيادة فهم أهمية الشفافية والوصول إلى المعلومات كعناصر أساسية للمساءلة؛ وسنعمل على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات الرقابة على إصدار القرارات وتطبيق الشفافية و معايير حرية الإعلام؛ كما سنعمل داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز سياساتها في هذا المجال.

قيام الأمم المتحدة بوضع حقوق الإنسان في صلب جهودها من أجل سيادة القانون والعدالة ومكافحة الإرهاب والمساءلة.

سندعم برامج الأمم المتحدة التي تعزز نظم سيادة القانون في البلدان، بما في ذلك من خلال إصلاح القوانين ودعم سياسات ومؤسسات العدالة والأمن، وضمان إرتكازها على قانون حقوق الإنسان. وسنُسهم في وضع سياسات وتوجيهات بشأن آليات حقوق الإنسان والعدالة التي تنشأها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة لجمع الأدلة وتحليلها وحفظها لاستخدامها في عمليات الملاحقة القضائية. وسنساعد مكتب مكافحة الإرهاب على إدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك المنظور الجنساني، في سياساته وبرامجه. كما سنعقد المزيد من الشراكات وسنطور إرشادات عملية بشأن حقوق الإنسان والسياسات الخاصة بالمخدرات. وسندعم آليات الأمم المتحدة للمساءلة، بما في ذلك الآليات والإجراءات الخاصة بمنع الانتهاكات التي يرتكبها موظفوها أو المنسوبة إليهم وتوفير الإنصاف بشأنها.

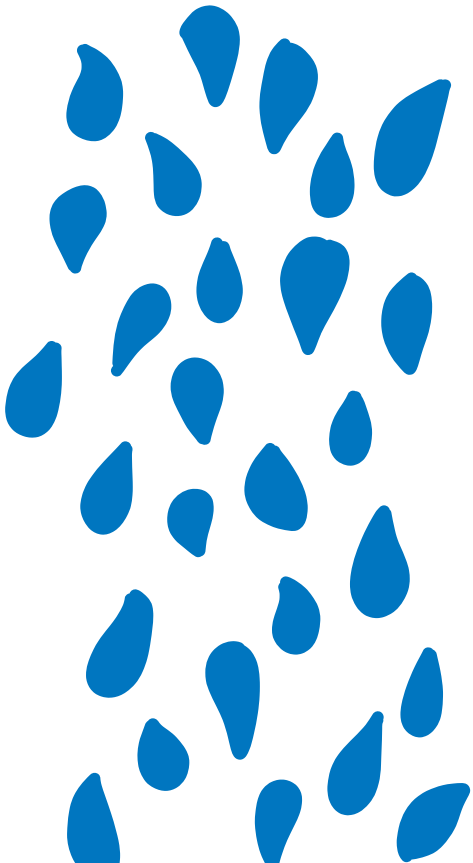

تعزيز المشاركة وحماية الفضاء المدني

شبّان يُظهرون الحبر على أصابعهم بعد إدلائهم بأصواتهم في الهند، نيسان/أبريل 2017.
© إي بي آي/بيال أديكاري.

تعتبر مشاركة أصحاب الحقوق والمنظمات التي تمثلهم في الحياة العامة أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وتحسن المشاركة أيضاً من فعالية الأنظمة السياسية، فضلاً عن أنها تطور النظم السياسة وتزيد من فعاليتها. لذا فإن مجال المجتمع المدني مسألة أساسية، ليس فقط لحقوق الإنسان، ولكن أيضاً للتنمية والسلام والأمن على نطاق أوسع. وتساهم مشاركة المجتمع المدني، في جعل عملية صنع السياسات أكثر استنارة وفعالية واستدامة. وينعكس التقدم في حماية الفضاء المدني بالإيجاب على المجتمعات والأفراد وحقوقهم.

ويسهم الفضاء المدني ومشاركة المجتمع المدني بشكل فعال في جهود منع نشوب النزاعات ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد. إن سجن المنتقدين وقمع المعارضة السلمية لا يجعل المجتمعات أكثر أمناً؛ بل يدفع ذلك الرأي المشروع والبنّاء إلى العمل السري ويزيد من الظلم. إن ضمان حرية التعبير في انتقاد سياسات الحكومة والمطالبة بمسألتها تساهم في تسريع وتيرة الابتكار والتقدم الاقتصادي.

إلا أن الفاعلين في المجتمع المدني، بما في ذلك الجهات التي تتعاون مع الأمم المتحدة، تواجه ضغوطاً في جميع أنحاء العالم. وتستمر الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الناشطون البيئيون، بل ويتدهور الوضع في العديد من الأماكن. يُعد عدم المساواة والتمييز من بين العقبات الرئيسية التي تعيق ممارسة البعض لحقهم في المشاركة. هذا وتتعرض المساحة المحدودة المتاحة بالفعل أمام المجموعات المهمشة تاريخياً، للمزيد من التقليص. وفي حين أن التكنولوجيات الجديدة والترابط ساعد شبكات المجتمع المدني على النمو، بما في ذلك عبر الحدود، فقد تم الاستناد إليهم للتحجج بأعذار جديدة للسيطرة على حركات المجتمع المدني وتقيد حرية التعبير، وغالباً ما يتم ذلك استناداً لذرائع أمنية.

سنقوم خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021)، بالعمل على حماية الفضاء المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وتعزيز رصد الفضاء المدني. وبناء اعتراف عام بدوره؛ وتعميم قضاياه في إطار منظومة الأمم المتحدة. وسنعمل مع شركائنا، على:

وضع قوانين وسياسات وممارسات تدعم بشكل أقوى الحق في المشاركة والفضاء المدني، بما في ذلك على الإنترنت، وتوفر بيئة أكثر أمناً وتمكيناً للمجتمع المدني.

سندعم اعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات التي تحمي الفضاء المدني والحق في المشاركة. وسنعزز الحوار والمشاركة في عمليات وضع القوانين، كما سنضع مبادئ توجيهية بشأن التطبيق الفعال للحق في المشاركة، بما في ذلك على صعيد المدن والحكومات المحلية. وبالتوازي، سنقاوم بالتعاون مع شركائنا، محاولات تقييد الفضاء المدني، كما سندعم وصول الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى العدالة وقيامها بالتقاضي. ومواكبة لانتقال الفضاء المدني والمشاركة إلى الفضاء الرقمي بشكل متزايد سنطور ونطالب بتطبيق إطار حقوق الإنسان على الفضاء الرقمي أيضاً.

طلاب في مدرسة دودلي المتوسطة في سوفا، فيجي، شاركوا في جلسة تثقيفية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.
© المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

قيام منظومة الأمم المتحدة والآليات الدولية والإقليمية والوطنية بتوفير المزيد من الحماية الفعالة في الوقت المناسب لمنظمات المجتمع المدني والأفراد (بما في ذلك الحماية من الأعمال الانتقامية).

سندعو، بالشراكة مع الآخرين، إلى حماية أفضل للأفراد والمجموعات المعرضين للخطر والعمل مع منظومة الأمم المتحدة والآليات الدولية لحقوق الإنسان لفعل الشيء نفسه. سنقوم برصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المجتمع المدني والإبلاغ عنها، بما في ذلك الأعمال الانتقامية ضد الأفراد لتعاونهم مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان؛ وسنبني على الممارسات الجيدة للحماية ونأخذ بها. كما سنسعى جاهدين لزيادة قدرات آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على حماية جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وسنتواصل مع الشركاء خارج مجال حقوق الإنسان لمساعدتنا على القيام بذلك.

قيام الأعمال التجارية وصانعو السياسات والجمهور العام بتقديم مزيد من التقدير والدعم للفضاء المدني.

سنجمع الأدلة لتسليط الضوء على قيمة الفضاء المدني والمشاركة، كما سنواجه بتحدى التصورات السلبية لحقوق الإنسان؛ وسنطوّر رسائل هادفة حول قيمة الفضاء المدني؛ كما سنعمل على تعزيز الاعتراف العام بشرعية ومساهمات المدافعين عن حقوق الإنسان. وسنتواصل مع جمهور جديد ونستخدم قدرتنا لبناء دعم للفضاء المدني والمشاركة.

دعم مساعدة المجتمع المدني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

سنزيد من جهودنا لتعزيز صناديق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب وأشكال الرق المعاصرة، التي تساعد الضحايا من خلال المنح المقدمة إلى

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وسنعرّف بعملهم بشكل أفضل؛ ونبسّط إجراءات الحصول على منح منهم. كما سنوسّع الشراكات مع الأطباء وعلماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين والمحامين والمجموعات المهنية الأخرى، بما في ذلك الجمعيات الطبية الوطنية ونقابات المحامين؛ ونطوّر أدوات للإنصاف وإعادة التأهيل، استناداً إلى خبرة المنظمات، لبناء قدراتها.

القيام برصد أكثر انتظاماً لبيئة الفضاء المدني، بما في ذلك المخاطر التي يتعرض لها.

سندعم ونشارك في جهود الرصد العالمية بشأن البيئة التمكينية للفضاء المدني. وسنسهل جمع وتبادل البيانات ذات الصلة، من خلال منصات الكترونية، وتطبيق المؤشر رقم 1.10.16 المتعلق بخطة التنمية المستدامة بشأن "عدد حالات القتل والاختطاف والإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي وتعذيب الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان". وفي هذا السياق، سنقوم بتحسين طرائق جمع البيانات بشأن الفضاء المدني داخل وخارج الشبكة؛ وسنعمل على تعزيز أدوات التحليل والتواصل والدعوة التي تستخدم البيانات بفعالية لدعم الفضاء المدني؛ وسنقوم ببناء شبكات مراقبة تشمل شركاء غير تقليديين؛ وسنشجع الأمم المتحدة على دعم الأعمال الهادفة إلى الدفاع عن الفضاء المدني.

إسماع أصوات الأشخاص المتأثرين بالقرارات، خاصة الضحايا والذين يعانون من التمييز.

سندعو إلى مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار على جميع المستويات في مختلف المجالات، مثل قضايا التنمية والسلام والأمن والبيئة والفساد. وسيساعد هذا على بناء تحالفات أقوى للفضاء المدني مع مجموعات المجتمع المدني المتخصصة. وسنشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز مشاورات واسعة النطاق. كما سنساعد أصحاب الحقوق على بناء قدراتهم وندعو لمشاركتهم، وندعم قيام منظماتهم بالمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار، ونعمل على تشجيع قيام حوار عبر الحركات لهذا الغرض. وفي هذا السياق، سنسعى جاهدين لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين وإشراك الشباب بشكل متزايد.

رفع مستوى الإقرار العام بأن حقوق الإنسان والمساءلة تقدمان مساهمات هامة للاستجابة الفعالة للعنف، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف.

سنجمع الأدلة، بما في ذلك البيانات والأمثلة، وقصص الصمود، التي توضح المساهمات التي تقدمها حقوق الإنسان للاستجابات الفعالة للإرهاب والتطرف العنيف. وسنقوم بتنظيم الحملات العامة، ومساعدة أصحاب المصلحة على استخدام الأدلة للدفاع عن أنفسهم، وتشكيل شراكات استراتيجية لنشر رسالتنا والوصول إلى جمهور جديد.

"التحولات" عبر ركائز
عملنا لتحقيق المزيد من التأثير

السطح الجاف للجسم المائي على مشارف بوبال، الهند، 15 أيار/مايو 2018. تواجه سهول مادهيا براديش الضخمة، أكبر ولاية في الهند، أزمة حادة في المياه حيث جف خزان المياه في الولاية بسبب قلة الأمطار هذا الموسم. لا خيار أما القرويين، بدون المضخات اليدوية العاملة وحفر الآبار، سوى شرب المياه الملوثة.
© إي بي آي-إي إف إي/هاريش تياغس.

لكي نحقق المزيد من التأثير على وضعية حقوق الإنسان، ولكي يكون هناك اتساق أكبر بين كل ما نقوم به أينما كان سنجرى "تحولاً" في مقاربتنا العامة. ومن أجل ذلك، سنركز في كل ركيزة من الركائز الستة لعملنا على مجالات "التحوُّل" الأربعة التالية. وستساعد مجالات التحول هذه على تركيز جهودنا وتوحيدها بشكل أفضل داخل ركائز عملنا وفيما بينها، بحيث نعمل، كمكتب واحد، على تعميق خبراتنا وتقوية شراكاتنا وتحقيق مزيد من النتائج على صعيد حقوق الإنسان.

سنجرى تحولاً لكي نركز بشكل مكثف، خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021)، في كل ما نقوم به على:

الوقاية من النزاعات والعنف و انعدام الأمن.

دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى قيام منظومة الأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهود لمنع اندلاع الأزمات والنزاعات. ولقد أُنشئ نظام حقوق الإنسان لتحقيق هذا الغرض: حيث نشأ كاستجابة لما وقع من حروب وللوقاية من حروب مستقبلية، ولهذا النظام دور خاص في تفادي تصاعد العنف. وكما تتزايد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل النزاعات وانعدام الأمن، فإن المجتمعات التي تحترم حقوق الإنسان تعاني بدرجة أقل من العنف وانعدام الأمن، وهي مجتمعات تشمل الجميع بشكل أكبر وتعالج الظلم عبر وسائل سلمية.

سنعمل، خلال السنوات الأربع القادمة، على تعزيز المساهمة التي تقدمها حقوق الإنسان في الجهود المبذولة لمنع النزاعات والعنف وانعدام الأمن، وسنلقي الضوء على الأدوار الهامة التي تؤديها أوجه عدم المساواة والإفلات من العقاب والتمييز في إثارة النزاعات. *كما سنجمع معلومات عن حقوق الإنسان بما يتيح لنا القيام بالإنذار المبكر وتحليل المخاطر، وسنجمع أيضاً الأدلة التي توضح مساهمة حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات، وسنعمل كذلك على دعم ثقافة الوقاية المبنية على حقوق الإنسان وتوصيات آليات حقوق الإنسان. كما سنطبق معايير حقوق الإنسان وتوصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان للوقوف على تحديات الوقاية ومعالجتها والتغلب عليها.*

توسيع الفضاء المدني.

إن مشاركة الناس في الحياة العامة، والتي تتطلب مساحة مدنية واسعة، أمر بالغ الأهمية. وبدونها لا يمكن تعزيز حقوق الإنسان أو ممارستها أو التمتع بها بشكل فعال. ومن المستحيل حماية حقوق الإنسان على نحو مستدام إذا لم تستطع وسائل الإعلام، والأعمال التجارية، والمهنيين، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والأفراد التعبير عن أنفسهم بحرية والتمتع بحقهم في التجمّع والاحتجاج السلمي، وبحقهم في الحصول على المعلومات وتبادلها. ففي حين أتاح ارتفاع نسبة التعليم وتطور تكنولوجيا المعلومات من زيادة فرص المشاركة إلا أن مساحة الفضاء المدني قد تقلصت في جميع أنحاء العالم. ويواجه المجتمع المدني في بعض المجتمعات قيوداً شديدة، ويتم استخدام مكافحة الإرهاب ودواعي الأمن لتبرير المزيد من القيود على الحرية. وفي كثير من الأحيان تعمل منظمات المجتمع المدني في عزلة، وربما تكون غير معروفة لدى عامة الناس وغالباً ما تكون هذه المنظمات غير مدركة

لما تقدمه حقوق الإنسان من حماية لعملها. ومع ذلك، فإن الالتزام بالمشاركة وبحماية الفضاء المدني يعد ركيزة لخطة التنمية المستدامة، ويسعى المؤشر رقم 1.10.16 المتعلق بخطة التنمية المستدامة تحديداً إلى قياس العنف ضد العناصر الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني، وتضطلع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمهام متابعة هذا المؤشر بصفتها الوديعة عليه.

سنقوم في السنوات الأربع القادمة، بالإضافة إلى دمج التركيز على الفضاء المدني في كل ما نقوم به، بتسليط الضوء على كيف يساعد توسيع الفضاء المدني وحمايته على التقدم في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع. وسنسعى إلى زيادة الإقرار العام بقيمة الفضاء المدني، والعمل على تعزيز ظهور المجتمع المدني وحمايته وشرعيته، وسنسعى جاهدين لتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان من لعب دورهم دون خوف أو ترهيب أو هجوم.

توسيع نطاق المساندة العالمية لحقوق الإنسان.

لا يعد الدفاع عن القيم العالمية لحقوق الإنسان ثابتاً أو قوياً على الصعيد العالمي. وغالباً ما يُنظر إلى حقوق الإنسان على أنها بعيدة عن الواقع نوعاً ما، بل قد ينظر إليها على نحو أسوأ من ذلك، باعتبارها عقبة أمام حلول عملية للمشاكل التي تحظى بالإهتمام الأكبر من قبل الناس، مثل الوظائف والأمن. غير أن انتهاكات حقوق الإنسان تهدد التنمية الشاملة والسلام والأمن، فيما يزداد رفاه الجميع عندما يتم احترامها. ويبدو أننا بينما كنا مشغولين بتطوير قوانين ومؤسسات حقوق الإنسان والدفاع عنها سمحنا للخطابات السلبية بأن تحتل الفضاء العام.

فالقوانين والمؤسسات ستكون فعالة إذا ساندها الرأي العام. ولمواجهة الهجوم على حقوق الإنسان، وتغيير المواقف وإدارة التغييرات الجذرية التي تمر بها المجتمعات، سنحتاج إلى الخروج من مناطق الراحة والتعامل مع جمهور أوسع - سنحتاج للتعامل مع أشخاص يتعاطفون مع حقوق الإنسان ولكنهم غير نشطين، أولئك الذين يدعمون حقوق الإنسان ولكنهم لا يعرفون ماذا يفعلون، أو أولئك الذين لا يتفقون مع حقوق الإنسان بسبب معلومات مضللة.

سنعمل على مدى السنوات الأربع القادمة، في كل ما نقوم به، على توسيع نطاق المساندة العالمية لحقوق الإنسان. وسنعزز فهم قيم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، وتوفير الدعم العام لها في أماكن العمل والمدارس والمنازل والقاعات العامة. وسننشئ شراكات تصل إلى جماهير جديدة، ونفتح حواراً يمكنه أن يلهم ويعبئ الناس للدفاع عن الحقوق وتعزيزها. وسنتواصل بطرق أكثر تطوراً وشمولية من الناحية التكنولوجية من أجل نقل القيم الأساسية لحقوق الإنسان ومشاركتها وتعزيزها مع التركيز على كل من الاستماع والحوار.

استكشاف القضايا المستجدة المتعلقة بحقوق الإنسان ("القضايا المحورية").

للعديد من التحديات المعقدة التي يواجهها العالم أوجه مهمة متصلة بحقوق الإنسان، وإذا تم تجاهل هذه الأوجه أو أسيء فهمها، سيعرقل ذلك الجهود الرامية إلى إيجاد حلول قائمة على حقوق الإنسان. ولهذا السبب، سنركز على مدار السنوات القادمة على القضايا الجديدة المتصلة بحقوق الإنسان - وهي قضايا لم يفهم بعد جيداً صلتها بحقوق الإنسان أو لم توثق بعد بشكل جيد.

و"القضايا المحورية" التي سنركز عليها هي: *تغير المناخ، والفضاء الرقمي، وعدم المساواة، والفساد، والأشخاص المتنقلون.*[1]

سننظر إلى جميع أعمالنا من خلال عدسة هذه القضايا. وسنعمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان لتحديد الفرص لملء فجوات الحماية المرتبطة بها. كما سنستكشف الآثار المتصلة بها في سياقات التنمية والسلام والأمن، كما سنعمل على استحضار مبادئ المساءلة والمشاركة وعدم التمييز في سياق هذه القضايا.

وسنستهدف، على مدى السنوات الأربع القادمة، إلى زيادة خبرات حقوق الإنسان الخاصة بالقضايا المحورية، واستكشاف أبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بها، والدعوة إلى حلول لها تستند على حقوق الإنسان مع التأكيد على حق الأشخاص المتضررين أنفسهم في المشاركة.

• تغير المناخ

إن التدهور البيئي وتغير المناخ يؤثران بشكل بشكل سيء على حياة الناس على نحو متزايد، مما يعرض حقوقهم الإنسانية للخطر، بما في ذلك الحق في المياه والصرف الصحي، والسكن والغذاء والصحة والتنمية. والمفارقة أن الذين ساهموا بشكل أقل في هذا التدهور يتأثرون به بشكل أكبر. *وتماشياً مع جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، فإن هدفنا هو تقديم مساعدة حقوق الإنسان في عملية تنفيذ اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ بحيث يتم تحديد اجراءات التكيف والحل من قبل المجتمعات المتأثرة، وأن يكون لتلك المجتمعات الحق في المساءلة بشأنها.*

• الفضاء الرقمي والتكنولوجيا المستجدة

تقدم التكنولوجيا للعالم فرصاً غير مسبوقة. فهي تقود إلى تغيير اجتماعي واسع النطاق وقد توفر حلولاً للإجهاد البيئي. ومع ذلك، إذا لم يتم الأخذ في الاعتبار بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالابتكارات، فإن الابتكارات قد تجلب تحديات جديدة وخطيرة في مجال حقوق الإنسان. ويسهم عدم التكافؤ في الحصول على التكنولوجيات بشكل متزايد في التمييز وعدم المساواة. كما يثير الفضاء الرقمي العديد من القضايا الصعبة فيما يتعلق بالخصوصية وحرية التعبير وخطاب الكراهية والتمييز والعنف والاستغلال (بما في ذلك ضد الأطفال) والعنف الجنسي. إن صعود شركات التكنولوجيا القوية يتحدى قدرة

1 هذه اللائحة ليست نهائية. سنحدّثها دورياً تبعاً للمستجدات.

الدول ويتطلب استراتيجيات جديدة لضمان حماية حقوق الإنسان. *وتتمثل أهدافنا في فهم المجال الرقمي بشكل أفضل، والمساهمة في الجهود المبذولة لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ومساعدة شركات التكنولوجيا على الاعتراف بمسؤوليتها واحترام حقوق الإنسان بما يتماشى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.*

- **الفساد**

إن آثار انتشار الفساد على مؤسسات الدولة وعلى قدرة الدول على حماية حقوق الإنسان مدمرة للغاية. فالفساد يبدد الإيرادات العامة، ويشل الميزانيات العامة التي توفر الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، ويدمر ثقة الشعب بالحكومة، والمؤسسات القضائية، والانتخابات. إن الجهود الرامية إلى وقف الفساد وتعزيز حقوق الإنسان تعزز بعضها البعض، لأن كليهما يتطلب المساءلة والمشاركة والشفافية. *وتتمثل أهدافنا في المساعدة في شرح كيف تدعم حقوق الإنسان حركة مكافحة الفساد، وتعزيز إمكانات حقوق الإنسان في مكافحة الفساد.*

- **عدم المساواة**

بلغ عدم المساواة، داخل البلدان وفيما بينها، مستويات تؤدي إلى زعزعة استقرار الأنظمة الاقتصادية والسياسية، مما يقوض القدرة على الصمود والتعجيل بالمظالم ويزرع بذور الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات العنيفة. ويساعد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة على ربط الأبعاد المادية لعدم المساواة من الناحية النظرية بأسباب التمييز المحظورة. ويتيح ذلك فرصة لحقوق الإنسان بتحدي الأشكال الهيكلية للتمييز والاستبعاد وعدم المساواة. *ويتمثل هدفنا في المساعدة على إظهار أن السياسات التي تعزز عدم المساواة الاقتصادية تعزز التمييز وتقوض حقوق الإنسان، وأن عدم المساواة داخل وبين الدول هو قضية حقوق إنسان.*

- **الأشخاص المتنقلون**

إن الهجرة ظاهرة قديمة قدم المجتمع البشري، لكنها اليوم نتيجة إنسانية لاستمرار التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية داخل البلدان وفيما بينها. ومع ازدياد القيود المفروضة على الهجرة، تصبح الرحلات التي يقوم بها العديد من المهاجرين، داخل الحدود وعبرها، أكثر خطراً. ويزداد عدد المهاجرين الذين يجدون أنفسهم في أوضاع هشة يتعرضون فيها للتمييز والكراهية والاتجار والاستغلال والعنف. ويجب إيلاء الحماية الفعالة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، بغض النظر عن مكان وجودهم أو كيف ولماذا يتنقلون، ويجب أن يكون ذلك محل اهتمام رئيسي إذا أردنا أن "لا يترك الركب أحداً وراءه". *ويتمثل هدفنا في العمل مع الاتفاق العالمي بشأن الهجرة لضمان أن حقوق الإنسان لجميع المهاجرين مفهومة ومعترف بها ومحترمة ومحمية بشكل أفضل، على الأقل عبر دعم تنفيذ الالتزامات المقررة في الاتفاق.*

تسليط "الضوء"

على الحقوق المتعلقة بالنساء، الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة

نحو 2500 شخص شاركوا في سباق ومسيرة من أجل حقوق الفتيات بالعيش بدون عنف، في نيكاراغوا، في تشرين الأول/أكتوبر 2015.
© إي بي آي/جورج توريس.

SOY LA NIÑA QUE QUIERO SER

في حين سنعمل على مكافحة التمييز على أي أساس كان، فإننا سنسلط الضوء خلال السنوات الأربع القادمة على قضايا حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة عبر جميع الهويات. وفيما هذه الجماعات هي عوامل بناءة للتغيير، إلا أنه غالباً ما يكون غير معترف بإمكاناتها. وتتأثر هذه الجماعات بشكل خاص بعدم الاستقرار الاقتصادي و انعدام الأمن والتهميش والإقصاء، سواء كانوا أعضاء في أقليات دينية أو إثنية، أو شعوب أصلية، أو أشخاص من أصل أفريقي، أو مهاجرين. إن التركيز المتعدد الجوانب على النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة أمر حيوي لجهودنا لمساعدة الدول على تنفيذ خطة التنمية المستدامة والالتزام بأن "لا يترك الركب أحداً وراءه".

- **النساء**

على الصعيد العالمي، يتراجع التفاوت بين الجنسين تدريجياً. لكن التقدم بطيء ومتفاوت ولا يسير في خط مستقيم. وفي حين أن أوجه عدم المساواة في الصحة والتعليم تضيق، لا تزال مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والعامة والسياسية متخلفة. علاوة على ذلك، غالباً ما يتبع التقدم رد فعل عنيف وتراجع. ويصاحب القوانين والسياسات الرجعية في بعض البلدان، لا سيما ضد الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مقاومة للمساواة بين الجنسين ولزجر الممارسات الضارة بما يهدد المكاسب التي تحققت. ويجب إعطاء الأولوية لحقوق المرأة. إن الحركات الجديدة التي تنظم حملات ضد العنف القائم على نوع الجنس ولمناصرة حقوق المرأة تخلق فرصاً حيوية لحقوق الإنسان وتكمل الجهود المستمرة التي تبذلها جماعات حقوق المرأة على المستوى الشعبي وفي جميع أنحاء العالم لمواجهة التمييز والعنف.

• الشباب

لقد تغير التوزيع السكاني في العالم. حيث ازداد عدد المراهقين والشباب اليوم أكثر من أي وقت في تاريخ البشرية. وبات بإمكانهم الحصول على تعليم متزايد وصحة أفضل من الأجيال السابقة، كما يمكنهم الوصول إلى مزيد من المعلومات والتقنيات الحديثة والشبكات الاجتماعية الأوسع التي يمكن استخدامها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي نفس الوقت، فإن الغالبية العظمى من الشباب يعيشون في أفقر البلدان، والتي هي أيضاً أكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ وأكثرها تأثراً بالنزاعات. ولطالما كان الشباب هم المحرك الرئيسي للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن نعمل لجعل حقوق الإنسان أكثر ملاءمة وأكثر فائدة لسعي الشباب من أجل صون كرامتهم وكرامة مجتمعاتهم. ونحن بحاجة إلى تطوير الأدوات والقدرات التي تمكننا من جذب الشباب ودعمهم في الوقت الذي يشجعون فيه التغيير الإيجابي لوضعية حقوق الإنسان.

• الأشخاص ذوو الإعاقة

يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة أشكال متعدد من التمييز، وكثيراً ما يتم استبعادهم من سوق العمل، كما أن حصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية محدود، وغالباً ما تحول العقبات دون سعيهم للمشاركة في الحياة العامة والسياسية. وحتى الآن لم يتم بذل جهود كافية، عبر النظام متعدد الأطراف والأمم المتحدة ضمناً، لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أو التصرف على نحو يفيدهم. وما زالت الإعاقة قضية هامشية حتى داخل حركة حقوق الإنسان. ولقد حان الوقت لتغيير كل هذا.

عشية اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، اجتمع ناشطون في سيول، كوريا الجنوبية، للتوعية على حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.
© إي بي آي-إي أف إي/ يونهاب.

50 تغيير طرق عملنا

فريق من موظفي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في طريقهم إلى منطقة نائية في كولومبيا.
© المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

نحن بحاجة لإعادة تنظيم وترسيخ ترتيباتنا التنظيمية الداخلية إذا أردنا تحقيق نتائج ناجحة على صعيد حقوق الإنسان، عبر ركائزنا وضمن إطار التحولات التي تبنيناها.

موظفونا هم أساس عملنا، والحفاظ على ثقتهم واحترامهم والتزامهم بأداء عالي المستوى أمر ضروري. وعلاوة على ذلك، فإن البيئات التفاعلية والمتغيرة التي نعمل فيها تتطلب منا مزيد من التحسين في أساليب عملنا واستجابتنا، ويجب أن تكون إجراءاتنا وسياساتنا الداخلية متوافقة تماماً مع قيمنا الأساسية وتمتثل بشكل تام لمعايير الأمم المتحدة.

على مدار السنوات الأربع القادمة، سنركز استراتيجياً على الأبعاد التشغيلية التالية حتى نعمل بكفاءة وفعالية، وبطريقة تتفق مع قيمنا وواجباتنا ودعماً لتحقيق تأثير أكبر لحقوق الإنسان.

1. القيادة مع ومن أجل شعوبنا

نريد ونحتاج مكتب أكثر شمولاً وتنوعاً، يقوم على إحساس متساو بالانتماء من قبل جميع الموظفين بغض النظر عن هويتهم أو مركز عملهم أو رتبتهم أو وظيفتهم. علينا أن نقود ونبدر من أجل زملائنا ومعهم حتى نتمكن من تحقيق نتائجنا على مستوى عال، وأن نستخدم الموارد الأكثر فاعلية وكفاءة، وأن نزيد مسؤوليتنا أمام الذين نعمل من أجلهم.

سنعمل خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021)، مع شركائنا، على:

- **إطلاق العنان لإمكانات موظفينا، مع إمكانية وصول الجميع لفرص رفع المواهب والتطور الوظيفي.**

سنعزز فرص تعلم الموظفين وتقديم الدعم المهني لهم، وسنوائم ذلك مع نتائجنا. وسنمكن المديرين من الإدارة والقادة من القيادة، ونحدد ونستثمر في دعم المواهب القيادية. كما سنعزز إدارة الموارد البشرية من خلال تبسيط الإجراءات، وتوحيد معايير الإنصاف في شروط الخدمة، وتعزيز القرارات المتعلقة بالشكاوى ووضع إجراءات سريعة للانتشار في حالات الطوارئ.

- **ترسيخ احترام التنوع والإدماج والمساواة بين الجنسين في صميم ثقافتنا التنظيمية.**

سنقوم بتعزيز بيئة عمل أكثر عدلاً للجميع، ونطبق استراتيجية "الكرامة في العمل" (@Dignity WorkStrategy)، كما سنحسّن الاتصالات الداخلية. وسننشئ تدابير مساءلة أقوى وأكثر شفافية ونضع أهدافاً قوية لرصد التقدم الذي نحرزه والإبلاغ عنه، وذلك أيضاً وفقاً لاستراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة للتكافؤ بين الجنسين.

- **اتخاذ القرارات الاستراتيجية القائمة على الأدلة في الوقت المناسب، وإرساء ذلك في الإدارة القائمة على النتائج.**

سنضمن أن تركز قيادتنا وإدارتنا على الناس وأن تكون شاملة ومُلهِمة، بما يعزز الإحساس بالالتزام المشترك والهدف المشترك. وسنعزز فعالية اتخاذ القرارات الداخلية لنزيد من تركيزنا على العمليات الميدانية، ونجعل عملية صنع القرار أقرب إلى موضع العمل الميداني. وسنستشير الموظفين حول القرارات التي تؤثر عليهم ونبلغهم بها، وسنعزز الرصد والتقييم القائم على النتائج ونطور أطر عمل قوية لإدارة المخاطر.

- **تعزيز الاستخدام الفعال والمسؤول لمواردنا، بدعم من التكنولوجيات الفعالة.**

سنعزز الدعم الإداري والبرنامجي للمفوضية بأكملها، بما في ذلك الوجود الميداني، وسنقوي وظائف إدارة البرنامج، ونؤكد على إتاحة أدوات ومنصات تكنولوجيا المعلومات للجميع لتبادل المعلومات. كما سنزيد من توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الإيرادات، والنفقات المدرجة في الميزانية، والموارد البشرية، والسفر، والتنفيذ الكامل للنظام الإداري للأمم المتحدة.

2. دعم الابتكار واستخدام المعرفة بطريقة أكثر تفاعلية

في عالم يتغير بسرعة، يعد الابتكار عنصراً أساسياً في إدارة المعرفة الناجحة. ونريد أن نبدع ونختبر عبر عملية التعلم، ونحتاج إلى بناء وتبادل وتطبيق المعرفة التي تضيف قيمة وتزيد من فعالية التغيير. إن شركاؤنا يريدون منا أن نكون في طليعة الابتكار في مجال حقوق الإنسان، وأن نفرز ونفحص أفكار وتكنولوجيات وأدوات حقوق الإنسان.

سنعمل خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021)، كمكتب واحد، على:

- **استخدام معرفتنا بشكل أكثر استراتيجية، بحيث نُعتبر مصدر رائد لمعلومات حقوق الإنسان المحايدة والدقيقة وذات الصلة.**

سنتبنى استراتيجية لإدارة المعلومات والمعرفة على نطاق المفوضية تدعمها استراتيجية تواصل داخلية وخارجية مناسبة، وسندمج الوظائف المرتبطة بها بقوة في الخطط التشغيلية. كما سنضمن إتاحة المعرفة الأساسية للجميع بسهولة، وكذلك سنتيح المعرفة المخصصة للموظفين الجدد ونضمن عدم إضاعتها مع مغادرة الموظفين.

- **تشجيع الابتكار وتطبيق النتائج المثبتة.**

سنسعى إلى ابتكار أفكار جديدة، وسندعمها عبر إنشاء أطر غير هرمية، وسنقدم حوافز للإبداع، ونعرض الأعمال الإبداعية ونحتفي بها. كما سنزيد من استخدام التكنولوجيا للنهوض بعمل حقوق الإنسان وإقامة الشراكات المناسبة والمحافظة عليها لتحقيق هذه الغاية.

3. تقوية دعم حقوق الإنسان عبر التواصل والشراكات

لدى المفوضية مجموعة واسعة من الشراكات مع جهات فاعلة دولية وإقليمية ومحلية. هذه الشراكات ضرورية لإحداث أثر قابل للتطوير وأكثر استدامة في مجال حقوق الإنسان. وفي الفترة القادمة، سنبذل جهداً متعمداً لتعميق وتوسيع شراكاتنا، والبحث أبعد من الشركاء الذين يمكنهم مساعدتنا بحيث نحدد الشركاء الذين يتيحوا لنا مساعدة شركاء آخرين.

ولكي يتم اختيارنا كشركاء من الضروري أن نتواصل بفعالية. وعلى الرغم من أننا قد عززنا قدرتنا بهذا الشأن، إلا أن المفوضية ما تزال معروفة بدرجة أقل من منظمات الأمم المتحدة الأخرى. يمكننا أن نخلق حالة أكثر إقناعاً للاستثمار فينا إذا ما استطعنا "سرد قصتنا" بقوة، وبطريقة تُظهر القيمة المضافة الفريدة لدينا. وهذا مهم بشكل خاص لأن المفوضية لم تكن تاريخياً قادرةً على تلبية العديد من طلبات المساعدة التي تقدمت بها الدول.[2]

2 اضطرت المفوضية في عام 2017، إلى رد طلبات بتقديم الدعم قدمت من قبل 12 دولة وذلك بسبب نقص التمويل.

سنعمل خلال السنوات الأربع القادمة (2018-2021)، كمكتب واحد، على:

- **توسيع شبكة شركائنا من المؤسسات وتنويعها، وتبادل الخبرات والموارد والوصول إليها وذلك من أجل تعظيم فوائد حقوق الإنسان.**

من خلال وضع أهداف شراكة أكثر وضوحاً، وفقاً لإطار العناية الواجبة لضمان أن شراكاتنا "لا تسبب ضرراً" بحقوق الإنسان، سنقوم بإنشاء بيئات تمكينية لتوسيع نطاق شراكاتنا ونطاق وصولنا وخبراتنا ومواردنا. سنقوم أيضاً بتطوير قدرات الموظفين لإنشاء وإدارة الشراكات في مختلف القطاعات والمناطق.

- **توصيل تأثير حقوق الإنسان والرسائل الخاصة بنا بشكل فعال.**

سننظم اتصالاتنا من أجل الظهور، والدعوة، والتعبئة، والتعليم، وسنعمل على بناء قدرات التواصل لدينا في الميدان وفي نيويورك، وفي وسائط التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والترجمة. وسنعيد النظر في علامتنا بناء على النتائج التي نريد تحقيقها. وسنعمل عبر التواصل بشكل أوضح مع الجماهير على نطاق أوسع، على فهم توقعاتهم بشكل أفضل واستخدام أدوات التواصل المناسبة والمنصات والمراسلين لـ "سرد قصتنا" بطريقة تجذب الدعم العام، بما في ذلك الدعم المالي.

- **توسيع نطاق الاستثمار والدعم للمفوضية، حيث أعرب المانحون عن ثقتهم في القيمة التي توفرها استثماراتهم فينا.**

سنقوي علاقاتنا مع الدول لزيادة الميزانية العادية للمفوضية ومواصلة العمل مع المانحين الحاليين والمحتملين، والسعي لتوسيع قاعدة المانحين لدينا من الدول والجهات غير التقليدية، كما سنعزز مقاربتنا لتعبئة الموارد، وبناء القدرات والمهارات ذات الصلة. كما سنقوم بمسح المجال بحثاً عن نماذج تمويل مبتكرة وسنكثف التواصل ونشر التقارير عن تأثير عملنا على حقوق الإنسان.

أهدافنا خلال الفترة 2018-2021

النتائج التي نساهم فيها	المساهمات التي نتوقع تحقيقها بالتعاون مع الشركاء، حتى عام 2021
وجود قوانين وسياسيات رسمية تحمي وتعزز حقوق الإنسان.	في **63** بلداً[1] سيتم رفع مستوى الحماية والتعزيز التي تقدمها القوانين والسياسات لحقوق الإنسان في المجالات المختارة، وذلك بشكل كبير.
قيام مؤسسات الدولة، والجهات غير التابعة للدولة، والقطاع الخاص باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.	في **35** بلداً سيتم إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية (مبادئ باريس)، أو سيتم تحسين مدى امتثال ما هو قائم من هذه المؤسسات لتلك المعايير.
	في **54** بلداً سيتم زيادة مساهمة مؤسسات الدولة، أو الجهات غير التابعة للدولة، أو القطاع الخاص في تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان.
	في **15** بلداً سيتم مأسسة برامج التعليم والتدريب على حقوق الإنسان.
	في **15** بلداً سيتم زيادة استخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان والسوابق القضائية الدولية في الإجراءات والأحكام القضائية.
قيام آليات المساءلة الرسمية، برصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وانصاف الضحايا.	في **46** بلداً سيتم إنشاء آليات للرصد والمحاسبة والحماية وفقاً لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو تحسين امتثال ما هو قائم من هذه الآليات لتلك المعايير.
	في **24** بلداً سيتم إنشاء آليات للعدالة الانتقالية وفقاً لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو تحسين امتثال ما هو قائم من هذه الآليات لتلك المعايير.
	في **33** بلداً سيتم معالجة عدد أكبر من انتهاكات حقوق الإنسان التي رُفعت إلى المفوضية بشكل إيجابي.

النتائج التي نساهم فيها	المساهمات التي نتوقع تحقيقها بالتعاون مع الشركاء، حتى عام 2021
مزيد من المشاركة العامة في عملية اتخاذ القرار، خاصة من قبل النساء وأعضاء المجموعات المعرضة للتمييز.	في **35** بلداً سيقع تحسين كبير في مستوى المشاركة المجدية لبعض المجموعات المختارة.
	في **23** بلداً ستقع زيادة كبيرة في استخدام الأنظمة الوطنية للحماية.
استجابة المجتمع الدولي على نحو فعال لحالات وقضايا حقوق الإنسان الحرجة.	في **13** بلداً سيشارك المجتمع الدولي بطريقة موضوعية وبنّاءة في قضايا تثيرها المفوضية.
إدماج فعال لحقوق الإنسان في سياسات وبرامج الأمم المتحدة.	إدماج **16** بعثة من بعثات الأمم المتحدة للسلام وبعثاتها السياسية للقواعد والمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات آليات حقوق الإنسان في عملها.
	إدماج **12** عملية إنسانية للقواعد والمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات آليات حقوق الإنسان في عملها.
	إدماج **50** فريقاً قطرياً للقواعد والمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات آليات حقوق الإنسان بشكل كبير في عملهم.
	إدماج **25** سياسة وبرنامج للأمم المتحدة على الصعيد العالمي للمقاربة القائمة على حقوق الإنسان بشكل كبير.
دعم واسع من المجتمع لحماية حقوق الإنسان.	في **23** بلداً سيتحسن بشكل كبير الخطاب المتعلق بقضايا مختارة تخص حقوق الإنسان.

النتائج التي نساهم فيها	المساهمات التي نتوقع تحقيقها بالتعاون مع الشركاء، حتى عام 2021
مشاركة الدول الأعضاء وفاعلين آخرين (منظمات إقليمية، مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، مجتمع مدني، الأمم المتحدة...) بشكل إيجابي في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.	في **68** بلداً سيتم وضع آليات وطنية لإعداد تقارير متكاملة أو لتطبيق توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، أو سيتم تحسين عمل ما هو قائم من هذه الآليات الوطنية.
	سيقع **100** تصديق إضافي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. المؤشر الأساسي: 2,233
	سيتم سحب **10** تحفظات من التحفظات المقدمة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
	ستقدم **35%** من البلدان تقاريرها إلى هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في وقت معقول. المؤشر الأساسي: 32 بالمئة.
	ستقدم **125** بلداً دعوة دائمة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. المؤشر الأساسي: 118.
	ستُلبي **63** بلداً طلبات المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالقيام بزيارات قطرية.
	60% من اتصالات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان سيتم الرد عليها من قبل الحكومات المعنية. المؤشر الأساسي: 57.6 بالمئة.
	50% من الدعاوى المتعلقة بالانتقام من أفراد بسبب تعاونهم مع آليات حقوق الإنسان والتي رفعت إلى المفوضية سيتم معالجتها.
	في **51** بلداً سيزداد بشكل كبير عدد الطلبات المقدمة بشأنها إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
	15,000 اسهامات موضوعية سيتم تقديمها إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة والأفراد.

النتائج التي نساهم فيها	المساهمات التي نتوقع تحقيقها بالتعاون مع الشركاء، حتى عام 2021
تطوّير القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان	في **12** موضوع، سيتم تعزيز القانون والمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ذات الصلة.
قيام الآليات والهيئات الدولية والإقليمية لحقوق إنسان بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بفعالية.	**85** بلداً ستقدم وثيقتها الرئيسية، أو ستقوم بتحديث وثيقتها الأساسية الحالية.
	سيقع تقدم كبير في التنسيق بين عمل هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.
	سيتم الوصول إلى درجة كبيرة من التنسيق بين الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

1 المقصود بالبلدان، جميع البلدان التي تنوي المفوضية القيام فيها بنشاطات بهدف نتيجة مخططٌ لها. وليس فقط البلدان التي للمفوضية وجود ميداني بها.

خطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان 2018 – 2021
الأمم المتحدة حقوق الإنسان

قصر الأمم
CH 1211 جنيف 10 – سويسرا،
رقم الهاتف: 00 90 917 22 41+ **رقم الفاكس:** 08 90 917 22 41+
OHCHR.ORG

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

Designed and printed at United Nations, Geneva – 1802477 (E) – June 2018 – 5000 – HRC/NONE/2018/17